رسائل تذكير وتبصير

(٤)

لا يصح أن يقال الإنسان خليفة عن الله في أرضه

فهي مقولة باطلة

بقلم

الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني

وتعقيب للمؤلف

على تعقيب "د. رفيق يونس المصري"

مؤسسة الريان

للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ
إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

الطبعة الأولى مع التعقيب
١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

مؤسسة الريان
للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب ١٤/٥١٣٦ السجل التجاري في بيروت رقم ٥ / ٧٤٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الرسالة

الحمد لله العليم الحكيم الوهّاب، الذي بيده ملكوت السماوات والأرض مُسبّبِ الأسباب، الغنيّ عن كلّ شريك أو معين أو خليفة، إنَّما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: كن فيكون.

والصلاة والسلام على سيدنا ونبيّنا محمد رسول الله الصادق الأمين، المؤيّد بالآيات البينات والذكر الحكيم، سيّد الأولين والآخرين.

وبعد:

فهذه رسالة كتبتُها لبيان بُطْلان المقولة الشائعة «الإِنسان خليفة عن الله في أرضه» بسطت فيها بالتحليل العلميّ وجه بطلانها، وعدم صحة إطلاقها لما فيها من مساس بسلامة العقيدة الإِيمانيّة بالله، دون أن يُدرك مطلقوها ما فيها من معنى فاسد لا يجوز قصدُه.

وأقول للذين يصرّون على إطلاقها بعد معرفة الحق ووجه الصواب: ردّدوا معي الدعاء التالي:

اللّهم أرنا الحقّ حقّاً وارزقْنا اتّباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه. ووفقنا لما تحبّه وترضاه يا ربّ العالمين.

مكة المكرمة في غرة ذي الحجة ١٤١٠ هجرية

عبد الرحمن حبنكة الميداني

مقولة
«الإنسان خليفة عن الله في أرضه»
مقولة باطلة

(١)
مقدمة عامة

انطلقت مقولة: «الإِنسان خليفة عن الله في أرضه» دون تبصُّر بمعناها، ولا تفكّر في دلالاتها، ثمّ راجت رواجاً واسعاً، حتى غدت من المسلَّمات لدىٰ الكثيرين من أهل الفكر، وصارت على ألسنة كثير من المتحدّثين بمثابة القضايا الأوّلية من قضايا الفكر الديني.

ونجدها فيما كتب الشيخ السيد رشيد رضا، والأستاذ المودودي، والشهيد سيّد قطب، وآخرين كثيرين، حتّى أخذت ألسنة بعض العلماء المنهجيّين تطلقها اتّباعاً وتقليداً، دون بحث عن جذور فكرتها، ودون بحث عن مصدرها وأسانيدها النصيّة أو العقليّة

المنطقيّة، وتلقفها بعض الاقتصاديّين فاعتبروها من القضايا الأساسيّة التي يَبْنُون عليها كثيراً من بحوثهم في الاقتصاد.

إنّها مقولة برّاقة في ظاهرها، تُعْجِبُ غُرور الإِنسان، ولكنّها باطلة في حقيقتها، وهي تتعارض مع أسس مفاهيم العقيدة الإِسلامية.

(٢)
البيان التحليلي

إنّ الاستخلاف يتضمّن معنى تفويض المستَخْلِفِ لخليفته فيما هو من خصائصه، فادّعاء أنّ الله جعل الإِنسان خليفة عنه في أرضه، وهي ملكه سبحانه، أو في الأموال وهو الذي له ما في السماوات والأرض، ادّعاء يتضمّن أنّ الله جعله خليفة عنه ضمن واحد أو أكثر من الاحتمالات التاليات بتفويض منه:

الاحتمال الأول: التفويض في الخلق.

الاحتمال الثاني: التفويض في الحكم والأمر والنّهي.

الاحتمال الثالث: التفويض في العمل والتصرّفات في الكائنات أو في الأموال.

التفويض: هو إعطاء حقّ التصرّف دون محاسبة ولا جزاء، ودون مراجعة ولا نقض، والأمير أو الرئيس أو الملك حينما يستخلف خليفة عنه فإنّه يفوّضه في التصرّف بما هو من خصائصه كلّها أو بعضها وتكون تصرّفات الخليفة نافذة، دون أن يتابعه عليها بالنقض أو بالمحاسبة أو الجزاء، والمرأة حينما تفوّض ولي أمرها في زواجها أو طلاقها فإنّها تعطيه حق التصرّف عنها.

والخليفة وكيل كالأصيل، فلا يحاسب الوكيل على تصرّفاته التي أُعْطِيَ فيها حقّ التصرّف عن موكّله ضمن الصلاحيات الممنوحة له، ولولا الثقة بالوكيل في التصرّف لم يوكّله موكّله.

● أمّا التفويض في الخلق، فمن المقرّرات في أوّليّات العقيدة الإِسلامية وبَدَهِيَّاتها أنّ الخلْقَ كُلّه لله وحده، وأنّ الله عزّ وجلّ لم يفوّض أحداً بأن يخلُق شيئاً، فليس لله عزّ وجلّ خليفة عنه في الخلق.

وأمّا معجزات عيسى عليه السلام في إحيائه للموتى، ونفخه في الطين فيكون طيراً، فلم يكن شيءٌ

من ذلك تفويضاً في الخلق، وإنّما كان من قبيل المعجزات التي يجريها الله على يَدِ رسوله، ورسُولُه لم يكن يباشر أسبابها إلاّ بإذن من الله عزّ وجلّ، وهو ما بيَّنه الله في سورة (المائدة/ ٥) بقوله تعالى:

﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۖ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١١٠﴾﴾.

فإجْرَاءُ كُلِّ مَعْجِزَةٍ خَارِقَةٍ مِنْ هٰذِهِ المعجزات الخوارق لم يكن يَتِمُّ إلاّ بإذْنِ الله عَزَّ وجلّ.

وإذا كان الأمر كذلك فلا تفويض في الخلْق مطلقاً.

● وأمّا التفويض في الحكم والأمر والنهي عن الله عزّ وجلّ فله عقلاً وشرعاً قيود، وذلك لأنّ الحاكميّة لله وحده، فمن له الخلق هو الذي له الأمر قال الله عزّ وجل في سورة [الأعراف/ ٧]:

﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾.

وكون الحاكميّة لله وحده هو من عناصر توحيد الإلهيّة له، فمشاركة غير الله فيها منافٍ لتوحيد الإلهيّة له تعالى.

والرسول مبلّغ عن الله شرائعه لعباده، وحين يعطي الله عزّ وجلّ رسوله تفويضاً في الاجتهاد لاستنباط أحكام الله، فإنّه يُتابعه بالتعديل والتصحيح إذا أخطأ، لأنّ الناس يؤمنون بأنّ ما يحكم به الرسول هو حكم الله، وما دام موجوداً فالوحي لم ينقطع، والمتابعة قائمة، فما يحكم به الرسول ﷺ اجتهاداً منه، ويُقِرُّه الله عليه دون تعديل أو تبديل فهو حكم الله.

إذن: فالتفويض في الأحكام لا يكون إلاّ لنبيٍّ معصوم عن مخالفة شرع الله ومراداته في التكاليف، ولمّا لم يكن معصوماً عن الخطأ في الاجتهاد كان مُتَابَعاً بالتصحيح والتعديل والعتاب أحياناً، كما حصل للرسول في أسرى بدر.

ولا يصلُح الناس بشكل عامٍّ لمثل هذا التفويض، ففيهم العصاة، وفيهم الكفرة والفجرة، وإذا أخطأ صالحوهم في اجتهاداتهم لم نجد وحياً يُصحّحُها لهم، ويُبيّن فيها حكم الله، لانقطاع الوحي، وانتهاء النُّبوات.

وما تركه الله للنّاس يُنَظِّمون فيه ما هو الأيسر والأصلح لهم، فقد أباح الله لهم أن ينظموا فيه ما يشاؤُون، والحكمُ الدينيّ فيه هو حكم الإِباحة من الله عزّ وجل، وليس تفويضاً، وإذا كان من الأمور الجماعيّة فأمرهم فيه شُورىٰ بينهم، والحكم الدينيّ فيه هو العملُ بما تُقَرِّرُه أكثريَّةُ أهل الحلّ والعقد من المؤمنين المسلمين، بحسب اختصاصاتهم، وأمْرُ وليّ الأمر في غير معصية الله ورسُوله تجب طاعته بحكم الله.

وقد علّمنا الرّسول ﷺ أن لا نُنْزِلَ الناس على حكم الله في القضايا التي أباح الله لنا فيها أن نختار ما هو الأصلح في اجتهاداتنا، لأنّنا لا نَدْري أنُصِيبُ فيهم حُكْمَ الله أولاً؟.

ففي حديث «بُرَيدة» الذي رواه مسلم قال:

كان رسول الله ﷺ إذَا أَمَّر أمِيراً على جَيْشٍ أو سَرِيَّةٍ أوصاه بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً.

وجاء في هذه الوصايا ما يلي:

(وإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادوكَ أَنْ تَنْزِلَهُمْ عَلَىٰ حُكْم اللَّهِ فَلاَ تُنْزِلْهُمْ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَىٰ حُكْمِكَ،

فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي: أَتُصِبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ أَمْ لاَ؟).

ومن هذا يتبيّن لكلّ ذي فكرٍ أنّ التفويض في الأحكام لغير المعصوم الْمُتَابَعِ بالوحْي الرّبّاني غيرُ مقبولٍ شرعاً.

وقد أبان الرسول ﷺ معنى اتّخاذ اليهود والنصارى أحبارَهُمْ ورُهْبانَهُمْ أرْباباً من دون الله، في قول الله عزّ وجلّ في سُورَةِ [التوبة/ ٩]:

﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾﴾.

جواباً لعديّ بن حاتم الطائي، لمَّا قال للرسول: إنَّهم لم يَعْبُدوهُم فقال الرسول ﷺ له:

«بَلَىٰ، إِنَّهُمْ حَرَّمُوا عَلَيْهِمُ الْحَلاَلَ، وأَحَلُّوا لَهُمُ الْحَرَامَ فاتَّبَعُوهم، فذلك عبادُتُهُمْ إِيَّاهُمْ».

هذا شأن التفويض في الأحكام، إنْ يَكُنْ فهو لا يكون إلاّ لرسول معصوم، مع متابعته بالوحي إذا أخطأ.

● وأمّا التفويضُ في العمل والتصرّفات، فهو يتضمّن معنى إباحة كلّ تصرُّفٍ وَعَمَلٍ يصْدُرُ عن

الإِنسان، وهذا خلاف الواقع تماماً، ولا يقبل به ذو فكر، فضلاً عن مؤمن بالله مُسْلِمٍ له.

إِنْ الإِنسان موضوع في الحياة الدنيا موضع التكليف والمسؤوليّة، والمكلَّفُ مأْمُورٌ تجبُ عليه الطاعة، وهو مسؤول عن عمله، وسيجازى عليه، فمن يعمل مثقال ذرّة خيراً يره، ومن يعمل مثقال ذَرَّةٍ شرّاً يَرَه.

إنّ الإِنسانَ عَبْدٌ مُمْتَحَنٌ مُبْتَلَى في هذه الحياة الدنيا، وليس خليفةً عن الله عزّ وجلّ في أرضه، سُبْحانَه، لقد تنزّه عن اتّخاذ الخلفاء عنه، وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً.

ولتحقيق الامتحان في ظروف هذه الحياة الدنيا بَيْنَ نَجْدَي الخير والشرّ، في الفكر والاعتقادِ والنيّاتِ وأعْمَالِ القلبِ والجسد، سخّر الله للإِنسانِ أشياءَ في ذاته وأشياءَ في الكون من حوله، ومكَّنَهُ بقضائه وقدَرِهِ من توجيه إرادته ومُباشرةِ الأسباب لتحقيق ما يريد، فيُتِمُّ اللَّهُ له ما يُرِيدُ من خلال الْمُسْخَرَّات له، ما لم يكن لله عزّ وجلّ قضاءٌ وقدَرٌ على خلاف ذلك، فَتَتَحَقَّقُ النَّتَائِجُ بِخَلْقِ الله، ويُحَاسِبُ الله الإِنسان ويُجَازيه على اختياراته ومُبَاشرته للأسباب التي جعلها الله مُسَخَّرَةً

لَهُ بتسخير مُتَتَابِع مع كلّ أجزاءِ الزمَنِ الصغرىٰ، ونختصر هذا الشرح بعنوان «التمكين القدري».

ونستطيع أن نُشَبِّه هذا التسخير الذي يتمّ بقضاء الله وقَدره، تِباعاً، بالسّيّارات الكَهرابائية في ساحات ألعاب الأطفال، يركبها الأطفال، فتسير بالطاقة الكهربائية التي يُمِدُّ بها المشرف على الساحة ولا يملك ركّابُها إلاّ حركة المِقْوَدِ في التوجيه، وحين لا يريد المشرف على الساحة تحرُّك سيارةٍ منها أَوْقَفَها من جهته بقطع طاقة التحريك عنها، فهو المحرّك المسخِّر، ثم تكون المحاسبة على التوجيه المطابق أو المخالف لتعليمات المشرف الممتحن.

إنّ هذا التمكين القدري للإنسان من العمل فيما سخّر الله له ليَبْلُوهَ في ظروف هذه الحياة الدنيا ليس تفويضاً ولا خلافةً عن الله، فالله لم يستخلف أحداً عنه في خلقه.

كيف يستخلف عنه وهو الذي بيده ملكوت كلّ شيءٍ؟ وقد قال سبحان في سورة [يس/ ٣٦]:

﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَـٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾.

أو ليست المسخّراتُ للإِنسان داخلةً في عموم كلّ شيءٍ، وهذه الآية تبيّن أن ملكوتَ كلّ شيءٍ بيد الله (أي: مُلْكهُ التامّ والتصرّف فيه على مراده سبحانه).

فأيْنَ الخلافَةُ عن الله، تعالى الله عن ذلك؟

هذا ما عليه عقيدة السلف الصالح، وعلماء هذه الأمّة المسلمة.

روي عن سيدنا علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ في مسألة أعمال العباد بين الجبر والاختيارِ قولُه[1]:

«أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْخَيْرِ تَخْييراً، وَنَهَىٰ عَنِ الشّرِّ تَحْذِيراً، وَلَمْ يُعْصَ مَغْلُوباً، وَلَمْ يُطَعْ مُكْرِهاً، وَلَمْ يُمَلِّكْ تَفْوِيضاً، فَهُوَ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، لاَ جَبْرَ وَلاَ تَفْوِيضَ والاسْتِطَاعَةُ تُمْلَكُ بِاللَّهِ الّذِي إِنْ شَاءَ مَلَّكَ».

فَأَبَانَ ـ رضي الله عنه ـ أَنَّه لاَجَبْرَ وَلاَ تَفْوِيضَ، فمِنْ أَيْنَ يكونُ الإِنسانُ خليفةً عن الله في أرضه؟

يضاف إلى ما سبق أنّ مفهوم الخليفة أعلى شأناً من مفهوم النبيّ ومن مفهوم الرّسول، فالنبيُّ مُنَبّأٌ عن

---

(١) انظر شرح المقاصد ج (٢) الصفحة (١٣٣) والاتحاف شرح الإِحياء ج (٢) الصفحة (٥٦).

علومٍ رَبّانِيّةٍ بالوحي، والرسولُ مكلَّف أن يبلغ رسالة ربّه، وقد قام دليلُ العقل ودليل الشرع على وجوب كون الرسول معصوماً عن المعاصي والمخالفات التي تجرح كمال مرتبة التقوىٰ، لئلا يكذب على الله في بلاغاته، ولئلا يكون أسوةً غير حسنةٍ في أعماله.

ولقد جعل الله عزّ وجلّ مع الرُّسُل رصَداً من الملائكة، يُتابعونهم، ليَعْلمَ أن قد أبلغوا رسالات ربّهم.

وفي بيان هذا الإِجراء الرّبّاني قال الله عزّ وجلّ في سورة [الجن/ ٧٢]:

﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَـٰلَـٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا ﴿٢٨﴾﴾.

فإذا كان الرسولْ كذلِكَ، فكيفَ بالخليفة الذي تتضّمن مُهِمَّتُه تفويضاً عَمَّنْ استخلفه، ولو في أدنىٰ الأمور؟. إنّ أدنى ما يشترط فيه بداهةً العصمةُ عما يُخالفُ التصرُّفات الحكيمة للمستَخلِف.

لو ادّعىٰ واحدٌ من الناس أنه رسول الله (أي: حامل رَسَالة يبلّغها عن الله) دون أن يأتي بآيةٍ معجزة

تشهد له بصدق دعواه لقلنا: إنه يفتري على الله الكذب، وهو يستحق القتل فكيف بمن يدّعي أنه خليفة عن الله، والخلافة عن الله أعلى منزلةً من حَمْلِ رسالة عن الله.

أفيقالُ بعد هذا: إنّ الإنسان على وجه العموم خليفة عن الله في أرضه؟ وهل يَسُدُّ ثُغرات الإِشْكَالاَتِ الكثيرة أن نُضيف إلى ذلك عبارة: لإقامة شرع الله، وعمران الأرض على منهج الله؟ مع أنّ الله عزّ وجلّ قد قال في سورة [يوسف/ ١٢]:

﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٠٣﴾.

فكيف يَصْلُحون لمثل هذه الخلافة؟! وكيف يستخلُفُهُم الله عنه وهو عز وجل عليم حكيم.

ثمّ إذا كان الله بحكمته لا يجعل رسالته إلاّ حَيْثُ تُوجد الأهليّة الكامل لحمل رسالته، وهي رسالة تبليغ وأسوة حسنة، فقال الله عزْ وجلّ في سورة [الأنعام/ ٦]:

﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ...﴾.

أفلا يكون جعل خليفة عنه مثل ذلك لو شاء أن يستخلف؟!

إنّ الله عزّ وجلّ لو شاء أن يجعل في الأرض

خليفة عنه لاختار واصطفى من هو أهلٌ لمثل هذه الخلافة، ولم يجعل الأمر عامّاً لكلّ ذوي الإرادات الحرّة، الذين مكّنَهُمْ من طاعته، ومن معصيته، حتّى من الكفر به، ليمتحنهم، ثمّ ليحاسبهم، وليجازيهم على أعمالهم.

(٣)
الخلافة فيها معنى الوكالة

والخلافة عن الله فيها معنى التوكيل والإنابة، والوكيل هو الذي يُعْطَىٰ حقّ التصرّف فيما جُعِلَ وكيلاً عليه من قِبَلِ صاحب الحقّ، وإنّ الذي يُعطىٰ حقّ التصرّف لا يكون مسؤولاً عن تصرّفاته التي يمنح فيها هذا الحقّ، إنما يكون مسؤلاً عن التقصير والخيانة.

وقد دلّتنا النصوص الدينيّة على أنّ الله عزّ وجلّ هو الوكيل على كلّ شيءٍ، وبيّن الله لرسوله أنّه ليس وكيلاً على الناس عن الله، وإنما هو رسول مبلّغٌ فقط، وإذا كان الرسول محمد ﷺ ـ وهو خير خلق الله ـ ليس وكيلاً على الناس عن الله، فإنّ أحداً من بعده لا يصلُح لأن يكون عن الله وكيلاً.

الأدلة:

١ ـ قال الله عزّ وجلّ لرسوله في سورة (هود/ ١١ مصحف/ **٥٢** نزول):

﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٌ ﴿١٢﴾﴾.

أي: ما أنت يا محمّد إلاّ مبلّغ نذير، ولستَ وكيلاً عى الناس، إنّما الوكيل على العباد هو الله وحده، فهو المتصرّف عن الكائنات فيما جعله الله لها، وهو ذو السلطان المهيمن على كلّ شيءٍ.

٢ ـ وقال الله عز وجلّ في سورة [الزمر/ **٣٩** مصحف/ **٥٩** نزول]:

﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ ﴿٦٢﴾﴾.

فهو سبحانه وتعالى ذو السلطان المطلق على كلّ شيءٍ، وبعد خلقه تعالى للأشياء، فهو الوكيل المتصرف بأمورها، فيُسبّب لها الأسباب، ويدفع عنها الموانع، ويمدّها بما يحتاج إليه وجُودُها وبقاؤها، وكم من أعمال لا نستطيع إحصاءها يقوم الله عنّا فيها، ولولا قيامه سبحانه بها عنّا لَمَا استمرّ وجودنا لحظة واحدة.

٣ ـ وأمر الله عزّ وجلّ رسوله بقوله في سورة [يونس/ ١٠ مصحف/ ٥١ نزول]:

﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٨﴾﴾.

وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ: أي. فأنا لا أغني عنكم من الله شيئاً، لأنني لَسْتُ وكيلاً مفوّضاً، وإنّما أنّا مُبلّغٌ رِسالة ربّي.

٤ ـ ثم أنزل الله عزّ وجلّ في سورة [الأنعام/ ٦ مصحف/ **٥٥** نزول]:

﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ ۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾﴾.

وقوله عزّ وجلّ فيها لرسوله:

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟ ۗ وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٧﴾﴾.

أي: لست يا محمّد مسؤولاً عن تحويلهم من الشرك إلى التوحيد، لأنّ الله جعل لهم إراداتٍ حرَّةً ليمتحنهم، ولو شاء لسلبهم هذه الإرادات الحرّة وحينئذٍ يجعلهم مجبورين على الإيمان الصحيح، فلا يكونون مشركين.

٥ ـ ثم أنزل الله على رسوله قوله في سورة [الزمر/ **٣٩** مصحف/ **٥٩** نزول]:

﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ لِلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿٤١﴾﴾.

٦ ـ ثُمْ أنزل الله على رسوله قوله في سورة [الشورىٰ/ ٤٢ مصحف/ ٦٢ نزول]:

﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿٦﴾﴾.

أي: لست مسؤولاً عن المحافظة عليهم لمنعهم من الضلال إذا اختاروا لأنفسهم ذلك [فمن اهتدى فلنفسه ومن ضلّ فإنّما يضلّ عليها].

ولست مسؤولاً عن مراقبة أعمالهم وتسجيلها [الله حفيظ عليهم].

وهكذا دلّت النصوص القرآنية علىٰ أنّ الرسول ليس وكيلاً على الناس، بأيّ معنى من معاني الوكالة، أفيكون خليفة عن الله، والخلافة أوسع في صلاحيّاتها من الوكالة؟!

وهذا كلّه بالنسبة إلى رسول الله محمّد ﷺ، أفضلِ خلق الله، وخاتم رسُله، فكيف يكون حال سائر الناس، وفيهم الكفَرة الفجرة؟!

(٤)
ما يُنتج الناس من صناعات ومبتكرات هو من خلق الله

أمّا شبهة الصناعات والمبتكرات الإنسانية، التي بسببها تصوّر بعض أهل الفكر أنّ إنتاج الإنسان لها قد كان بمقتضىٰ كونه خليفة عن الله في أرضه، فقد أبان الله عزّ وجلّ أنّه هو خالقها، فالناس ليسوا خلفاء عنه في إيجادها، وذلك لأنّهُ هو الذي وضع في الأشياء خصائصها وقوانينها، وهو الذي أَلْهَمَ الأفكار أن تتوصّل إليها، وهو الذي أعطى الإنسان الحياة والقوة، وأمدّه بالعون، حتى ظهرت مصنوعةً مبتكرة، فهي خلق من خلق الله.

الدليل:

١ ـ يقول الله عزّ وجلّ في سورة [يس/ ٣٦ مصحف/ ٤١ نزول]:

﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا يَرْكَبُونَ ﴿٤٢﴾﴾.

٢ ـ ويقول الله عزّ وجلّ في سورة [الزخرف/ ٤٣ مصحف/ ٦٣ نزول]:

﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلۡأَزۡوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡفُلۡكِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مَا تَرۡكَبُونَ ﴿١٢﴾﴾.

وظاهر أن الفلك صناعة إنسانية، وهي في الحقيقة خلقٌ من خلق الله.

(٥)
التَسخير لَيسَ تفويضاً ولا توكيلاً ولا خلافَةً عن الله

أمّا تسخير ما في الأرض وما في السماء للإِنسان، ومنه تسخير الأموال على اختلاف أصنافها فليس تفويضاً له في أن يتصرَّف فيها كما يشاء، لأنّ التفويض كما سبق بيانه، هو إعطاء حقّ التصرّف دون محاسبة ولا جزاء، ولا مسؤولية فيما أعطى فيه التفويض ودون مراجعة ولا نقض، والإِنسان موضوع موضع الامتحان فيما سخّر الله له من أشياء، في ذاته أو في الكون من حوله، وهو مُكَلَّف، ومتابَعٌ بالمحاسبة والجزاء.

والتسخيرُ تمكين بقضاء الله وقدره من توجيه المسخّرات في طاعةِ الله أو في معصيته، والله هو الذي يُجْرِي المسخّرات بقدرته على وفق اختيار الإِنسان، إذا لم يكن لله قضاء وقدر على خلافه، كما سبق بيانه،

وهذا التسخير واقع في دائرة الامتحان، ومادَّةُ هذا الامتحان التكليف بالأوامر والنواهي، وساحته المسخّرات للإرادة الحرّة، وعقبتُه أهواء النفوس وشهواتها ونزعاتها ومطالبها وغرائزها.

ومع التسخير السَّبَبِيّ لا يتمُّ في الكون إيجاباً ولا سلباً إلاّ ما يقضي الله عزّ وجلّ به، فما كان لله فيه قضاء وقدر أَذِنَ سبحانه بوقوعه، وجرَت المسخّرات بقضاء الله وقَدَره لتحقيق نتائج إرادات المكلّفين، وما لم يكن لله فيه قضاء وقدر لم يأذن الله سبحانه بوقوعه، وقامت العقبات بخلق الله وقضائه وقدره لمنع حصول نتائج إرادات المكلّفين، فلم تؤثّر الأسباب المسخّرة في تحقيق مرادات الناس، وإنّما الذي يتحقّق هو مراد الله عزّ وجلّ، بأسباب أخرىٰ أو بخلْقٍ خارجٍ عن نظام الأسباب.

ولذلك نلاحظ أنّ النصوص القرآنيّة الكثيرة قد ربطت تحقيق نتائج أعمال المخلوقين السببيّة بإذن الله، بما في ذلك أعمال الملائكة، وأعمال المرسلين في إجراء الآيات الخوارق.

فالرسول لا يأتي بآية إلاّ بإذن الله، وجبريلُ لا ينزل بالقرآن على قلب محمّد ﷺ إلاّ بإذن الله،

والسِّحْر لا يضرّ أحداً إلاّ بإذن الله، وانتصارُ فِئَةٍ من الناس على فئة أُخرى لا يتمُّ إلاّ بإذن الله، وكلُّ نفسٍ لا تموتُ إلاّ بإذن الله، حتّى البلدُ الطيّب إنما يخرج نباته بإذن رَبِّه.

فالقوانين الثابتة، والأسباب الخاضعة للسُّنن الدائمة لا تُؤَدّي أعمالها الطبيعيّة إلاّ بإذن الله.

إِذَنْ: فلا توكيل، ولا تفويض، ولا خلافة عن الله.

والنصوصُ القرآنيّة الدّالة على هذا كثيرة، ومنها النصوص التالية:

١ ـ قال الله عزّ وجلّ في سورة [الأعراف/ ٧ مصحف/ ٣٩ نزول] بشأن البلد الطيّب الذي يخرج نباته بإذن ربّه:

﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴿٥٨﴾﴾.

٢ ـ وقال الله عزّ وجلّ في سورة [إبراهيم/ ١٤ مصحف/ ٧٢ نزول] بشأن إخراج الرسول الناسَ بهداية القرآن من الظلمات إلى النور بإذْن ربّهم:

﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ

﴿إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾﴾.

٣ ـ وقال الله عزّ وجلّ فيها بشأن إتيان الرسُل بالآيات المعجزات التي تتضمّن حُجَّةً من الله ذَاتَ سُلْطانٍ، لإثبات صدق رسالاتهم، وأنّهم لا يأتون بشيءٍ منها إلاّ بإذن الله، فيبيّن مقالة الرُّسُل لأقوامهم طالبي الآيات ذاتِ السّلطان المبين:

﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَمَا كَانَ لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾﴾.

٤ ـ وقال الله عزّ وجلّ فيها أيضاً بشأن الشجرة الطيّبة الَّتِي تُؤْتي ثمراتها كلّ حين بإذن رَبِّها:

﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾﴾.

٥ ـ وقال الله تعالى بشأن جبريل عليه السلام وأنّه لا ينزل على قلب محمّد إلاّ بإذن الله في سورة [البقرة/ ٢ مصحف/ ٨٧ نزول]:

﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ

بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾﴾.

٦ ـ وقال الله عزّ وجلّ في سورة البقرة أيضاً، بشأن السَّحَرَةِ الَّذِينَ يَتَعَلَّمُونَ مِنَ السِّحر ما يُفرِّقون به بين المرء وزوجه:

﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِۚ ﴿١٠٢﴾﴾.

٧ ـ وقال الله عزّ وجلّ فيها أيضاً في حكاية قصّة طالوت وجالوت:

﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ وَلَمَّا بَرَزُواْ لِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ قَالُواْ رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٥٠﴾ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُۗ﴾.

٨ ـ وقال الله عزّ وجلّ بشأن موْتِ الأنفس في سورة [آل عمران/ ٣ مصحف/ ٨٩ نزول]:

﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًاۗ . . . ﴿١٤٥﴾﴾.

٩ ـ وقال تعالى فيها أيضاً بشأن ما أصاب المسلمين في غزوة أحد:

﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ وَلِيَعۡلَمَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٦٦﴾.

١٠ ـ وقال تعالى في سورة [الرعد/ ١٣ مصحف/ ٩٦ نزول]:

﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأۡتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ لِكُلِّ أَجَلٖ كِتَابٞ ٣٨﴾.

فكُلُّ حَدَثٍ يَحْدُث ضمن نظام الأسباب والمسّببات، وضمن سنن الله الثابتة، إنّما يحدُث بإذن الله، فلا توكيل، ولا تفويض، ولا خلافة عن الله.

(٦)
فكرة الخلافة عن الله مزلق خطير

وفكرة خلافة الإِنسان عن الله في الأرض فكرةٌ خطيرة، تزحف منها تعميمات تجعل الأصلح لعمران الأرض عمراناً حضاريّاً مادّياً هم المؤهلين ليكونوا خلفاء الله في أرضه، ولو كانوا كافرين به، جاحدين وُجُودَه.

وهذه الفكرة تنتقل إلى إشاعة وجوب طاعة الدول الحضاريّة المستعمر المتفوّقة في مجالات الصناعة والقوة والعلوم المادّية، ووجوب عدم مقاومتها لأنّ رجالها هم المؤهّلون لعمران الأرض عمراناً حضاريّاً مادّياً، فهم خلفاء الله في أرضه، الذين تجب طاعتهم، بِمُقْتَضَىٰ فكرة استخلاف الأصلح للعمران، والأعرف به، والأقدر عليه، لو كان الاستخلاف عن الله أمراً واقعاً فعلاً.

ومن هذه النقطة المزلقيّة الخطيرة زحف «ميزا غلام أحمد القادياني» عميل الإنكليز في الهند، والعامل في خدمتهم، والناصر لقضاياهم، فأسقط الجهاد في سبيل الله، وزعم أنّ الإنكليز هم خلفاء الله في أرضه، فلا يجوز قتالهم، ولا تجوز مقاومتهم لإخراجهم، بل تجب طاعتهم، والاستكانة لحكمهم وسلطانهم.

(٧)
هل الإنسان مُسْتَخْلَفٌ في المال عن الله؟

يقول بعض الاقتصاديين: إنّه حتّى مع التسليم بأنّه لا يَصِحُّ وصف الإنسان بأنّه خليفة عن الله في أرضه، فإنّ هذا لا يَنْفي فكرةَ أَنّ الإنسان خليفة في المال عن الله، لأنّ الله سبحانه هو المالك الحقيقي، وقد

صرّح في القرآن المجيد بأنّه استخلف الإنسان في المال، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِۖ﴾.

وأقول: إنّ فكرة الاستخلاف عن الله هي من قضايا العقيدة في الإسلام وليست من قضايا الأحكام الفقهيّة الفرعيّة في الاقتصاد، ومجانَبَةُ الصواب فيها تؤثر على العقيدة الإيمانيّة، ومِنْ هنا تأتي خُطُورةُ تركها للاجتهادات الفرديّة المنقوضة بالأدلة القاطعة التي لا ردّ لها، وإذا أخطأ مفسّر أو ناقلٌ أو باحثٌ لم يكن حجّةً على الحقيقة، وكم من أخطاء تسري دون تحليل ولا تمحيص فيتولّد عنها مخاطر تَنْقُض بعض عناصر الإيمان، وهذا عند علماء العقيدة الإسلاميّة قد يفضي إلى الكفر.

وأقول أيضاً: إنّ الأرض كلّها بكل ما فيها هي ملكٌ لله عزّ وجل، وكلُّ ما فيها من نبات وماء وحيوان وتراب ومعادن وغير ذلك أموال، ذوات قيم ماليّة، فإذا قُلْنا: إنّ الإنسان مُسْتَخْلَفٌ عن الله في المال كان هذا القول مساوياً لقولنا: إنّ الإنسان مستخلف عن الله في أرضه، ونعود إلى حيث بدأنا ولم نفعل إلاّ تغييراً في اللفظ.

وأمّا قول الله عزّ وجلّ في سورة [الحديد/ ٥٧]:

﴿وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ . . .﴾.

فهو كسائر النصوص التي جاء فيها استخلاف الناس في الأرض. إنّ الله عزّ وجلّ لم يقُلْ في واحدٍ منها ما يدُلُّ على أنّ الإِنسان خليفة عن الله، والفرق كبير بين كون الإِنسان خليفة عن الله في الأرض أو في المال، وبين كون الله استخلفه بمعنى أنّه جعله خليفة عن مالك سابق من المخلوقات، فوارثُ المالِ عن أبيه مثلاً هو خليفة عنه في امتلاك المال، والله هو الذي استخلفه بقضائه وقدره وأحكام شريعته، وغانِمُو الأموال والبلاد والمساكن في الحرب، هم خلفاء عمّن كانوا يملكونها، والله هو الذي استخلفهم بقضائه وقدره وتمكينه إيّاهم من الانتصار على أعدائهم.

وفي هذا يُقال: إنّهم مستَخْلفُون في الأموال والأرض والمساكن عن مالكين سابقين استخلافاً ناشئاً من الله، أي: من أمره المستند إلى قضائه وقدره، لا مستخلفون في ذلك عن الله سبحانه وتعالى، لأنّ الله ما زال ولا يزال مالكاً لها، وهو الذي يُسَخِّرها لعباده ضمن قوانين التسخير، ولم يستَخْلِفِ اللَّهُ عنْهُ فِيها أحداً.

ومن هنا بدأت غلطة تفسير النصوص، بين كون الإِنسان مُسْتَخَلفاً من الله (أي: من أمره المستنِد إلى قضائه وقدره) عن مالكٍ أو منتفع سابق، وبين كونه مستخلفاً عن الله، وخليفة في المال أو في الأرض عن الله.

فأمر الله قد جعل الوارث خليفةً عن مُوَرِّثِه، وأمْرُ الله قد جعل الأمم اللاحقة خلفاء في الأرض وفي الأموال عن الأمم السابقة، ولم يجعلها خُلفاء عنه، لأنّه لا يزال دواماً بيده ملكوتُ كلّ شيءٍ، وبيده التصرُّفُ في كلّ شيءٍ، وهو الذي يُسخِّرُ لعباده الأشياء، ومنها الأموال وسيأتي مزيد تفصيل بالأدلة القرآنيّة، إن شاء الله.

(٨)

فكرة خلافة الإِنسان عن الله بدعة محدثة

إنّ فكرة خلافة الإِنسان عن الله بدعةٌ محدثَةٌ من بدع الأفكار في الإِسلام، لم يَقُلْ بها أحدٌ من السلف، وليس لها سَنَدٌ من نصٍّ شرعي، وقواعِدُ العقيدة الإِسلامية النصّيَّة والعقليّة تَرْفُضُها.

جُلُّ ما تعتمد عليه تأويلٌ فاسد، ثمّ شاعت

واستهوت كثيراً من النّاس، وتلامعت ألوانُها في نظر الكثيرين، ومنهم بعض قادة الدعوة إلى الإِسلام، ورأَوْا أَنَّهم يستحثُّون بها الضمير الإِنسانيّ لالتزام منهج الله، وتطبيق أحكامه وشرائعه.

وقصة ذلك أنّ الطبري ـ رحمه الله ـ ذكر رأياً في تفسير قول الله عزّ وجلّ في سورة [البقرة/ ٢]:

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾.

وَمُفادُ هذا الرأي أنّ آدم عليه السلام ومن هو مثله من الأنبياء والرسُل خليفةٌ من الله في أن يحكُم بحكْمِ الله بين بنيه الذين سيوجد منهم من يُفْسِدُ في الأرض، ويسفك الدّماء.

وآدم بعد هبوطه من الجنّة وتوبته اجتباه الله بالنبوّة، فصار نبيّاً معصوماً، والنبيُّ المعصوم أهل لأن يستخلف في أن يحكُمَ بحكم الله، إنْ شاء الله ذلك.

ويوجد رأيان آخران في تفسير قول الله تعالى: ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾ ذكرهما الطبريُّ أوّلاً فيما ورد من المأثور عن السلف.

الرأي الأول: أنّه كان قد سكن الأرض جنٌّ قبل الإِنسان، فأفسدوا فيها وسفكوا الدماء، فقضى الله بأن يطردهم، ويخلقَ الإِنسان، ويجعله خليفة لمن كانوا ساكنين في الأرض قبله.

فكلمة «خليفة» على هذا الرأي: «فَعِيلة» بمعنى «فاعلة» أي: هو يخلُف من سبقه.

الرأي الثاني: أنّ الإِنسان من خصائصه أن يتناسل، فيخلُفَ بعضُه بعضاً، وآدم الذي هو الإِنسان الأوّل هو «خليفة» بمعنى مَخْلوفٍ من ذرّيته.

وصيغة «خليفة» على هذا الرأي: «فعيلة» بمعنى «مفعولة» أي مَخْلُوفَة. فهذا المخلوق الجديد سَتَخْلُفُه ذُريته من بعده، وهذه الذّرّية سَتَخْلُفها ذُرّيَّاتُها، كُلَّما مات قسمٌ خلفه آخرون.

ومعلوم في العربية أنّ صيغة «فَعِيل» قد تأتي بمعنى اسم «الفاعل» وقد تأتي بمعنى اسم «المفعول» وقد تستعمل أحياناً فيهما معاً.

ويُطَابِقُ أحد هٰذين المعنيين أو كليهما ما جاء في النصوص القرآنية من لفظ «خليفة» مفرداً أو جمعاً، ومن الخير في البحث العلميّ استقراؤها وسَبْرُ مَعانيها بتدبّر.

ويلاحَظُ فيها جميعها أنها تدور حول أنّ السلالات البشريّة يخلُفُ بعضُها بعضاً، خالفةً ومخلوفة، فالعنوان المناسب لهذا النوع الإِنسانيّ هو لفظ (خليفة)، لأنّ الله عزّ وجلّ لم يخلق البشر كلهم دفعة واحدة في زمن واحد.

ونبدأ بتحليل النصّ الآنف الذكر الذي كان الخطأ في تفسيره هوالمنطلق الذي أوصل إلى المقولة الباطلة «الإِنسان خليفة عن الله في أرضه».

لقد قال الله عزّ وجلّ للملائكة حين أراد إظهار قضائه وقدره في خلق هذا النوع، وهو الإِنسان: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾.

فسأل الملائكة ربَّهم: ما صِفَة هذا المخلوق؟ وما خصائصه؟

فأبانَ الله لهم صفاته، ومنها أنّه يكون ذا إرادةٍ حُرّةٍ، وذا صفاتٍ نفسيّة يَنْتُجُ عنها الإِفساد في الأرض وسفك الدّماء.

فقالوا: أتجعلُ فيها من يُفْسد فيها وَيَسْفك الدّماء، ونحن نُسَبّح بحمدك ونقدّس لك؟!

وقد طوى النص القرآني كعادته في الإِيجاز سؤالَ الملائكة عن صفات هذا المخلوق الجديد «الخليفة»

وعن جوابهم، ولكن دلّ على المطويّ استشكالُهم، أو سؤالُهُمْ عن الحكمة، بقولهم: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾.

وغفل أهل التأويل عن هذا المحذوف، فذهبوا مذاهب شتَّى في المراد من معنى الخليفة.

ولدى التأمّل في الرأي الثالث المأثور، والذي كان منزع الخطأ الذي حدث عند المتأخّرين، نلاحظ أنّه الرّأي الذي يُبَيّن أنّ في النصّ محذوفاً دلّ عليه سؤال الملائكة، وهو كما ذكره الطبري في تفسيره، قال:

«عن موسى بن هارون، قال: حدّثنا عمرو بن حمّاد، قال: حدّثنا أسباط عَنِ السُّدّيّ، في خبر ذكره عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس، وعن مُرّة عن ابن مسعود، عن ناسٍ من أصحاب النبيّ ﷺ، أنّ الله جَلَّ ثناؤه قال للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قالوا: ربّنا، وما يكون ذلك الخليفة؟ قال: يكون له ذُرّية يُفْسدون في الأرض، ويَتَحَاسدون، ويقتُل بعضهم بعضاً».

فكشف هذا القول الحوار المطويّ في النصّ القرآني، وهو المناسب تماماً لدلالته، إذْ لا يُعقَلُ أن يَفْتَئِتَ

الملائكةُ على هذا المخلوق الجديد من عند أنفسهم وهم الذين قالوا في توابعه من سورة [البقرة/ ٢]:

﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾﴾.

ولكنّ الطبريّ علّق من عنده على هذا القول المأثور فقال ما يلي:

«فكان تأويل الآية على هذه الرواية التي ذكرناها عن ابن مسعود وابن عباس إنّي جاعل في الأرض خليفة مِنّي، يُخلفني في الحكم بَيْن خلقي، وذلك الخليفة هو آدم ومن قام مقامه في طاعة الله، والحكم بالعدل بين خلقه».

من الواضح أنّ هذا الفهم شيءٌ فهمه الطبريُّ من عند نفسه لهذه الرواية، مع أنّ الرواية لا تدلُّ على أنّه فهم لابن عباس أو لابْن مسعود، وهو لا يستقيم مع ما جاء في الرواية، لأنّ بداية الإعلام الرّبّاني للملائكة عن خلق آدم، قد كان بعبارة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أي: هو وكُلُّ ذُرّيته «خليفة» لا أنّ آدم ومن كان على شاكلته هو الخليفة فقط، ليحكموا بين الآخرين الذين ليسوا هم خليفة، وأدرك الطبريّ أنّ

الإِنسان بوجه عام لا يصلُح أن يكون خليفة عن الله، فقصر الخليفة على آدم ومن كان على شاكلته، مخالفاً بذلك ما تدلّ عليه الرواية، من أنّ هذا المخلوق الجديد يخلُفُ بعضُه بعضاً في تتابع السلالات بدورة الحياة والموت بينها.

ثمّ أخذ بعضُ المفسّرين عن الطبريّ هذا الفهم، فذكروا أنّ ابن عبّاس وابْنَ مسعود قد رُوي عنهما أنّهما قالا بمضمونه، مع أنّ الطبريّ إنما ذكره استنباطاً وفهماً من عند نفسه، ولم يُسْنِدْهُ إليهما في رواية صريحة الدلالة.

والذي يُفْهَمُ من الرِّواية أنّها حلّت إشكالاً فقط، وهو: كيف عرفت الملائكة أنّ هذا المخلوق الجديد الذي أخبرهم الله به، سيكون منه إفسادٌ في الأرض وسفكٌ للدِّماء. ودلّت على أنّهم سألوا ربّهم سؤال الباحث عن الحكمة، إذْ قالوا: «رَبَّنَا وَمَا يَكُونُ ذلك الخليفة؟» أي: أيُّ كائن يكون ذلك الخليفة؟ فما هي صفاته؟ وما هي خصائصه؟

فلمَّا أجابهم الرّبّ عزّ وجل بأنه مخلوق يكون له ذُرِّيَّة يُفسدون في الأرض، ويتحاسدون، ويقتل بعضهم

بعضاً، قالوا: أتجعل فيها من يُفسد فيها ويَسْفِكُ الدِّمَاءَ، ونَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ؟

وعلى هذا يظَلُّ تحديد معنى «الخليفة» متردّداً بين الرأْيين المأثورين:

الأول: أن يكون خليفة لمن سكن الأرض قبله.

الثاني: أن يكون متناسلاً يخلُف اللاّحق السابق إذا مات، فيكون النوع خالفاً مخلوفاً، ويجمعُهُمَا «خليفة» بمعنى اسم «الفاعل» وبمعنى اسم «المفعول».

ثمّ جاء الشيخ رشيد رضا في تفسير المنار، معبّراً عن رأي شيخه الشيخ محمد عبده، فوسّع الدائرة، وزحف زحفاً تعميميّاً في التأويل، فرأى أنّ الإِنسان كلَّه خليفةٌ عن الله في الأرض، وفيما يلي نصّ كلامه:

«هذا هو المذهب الأوّل في تفسير الخليفة (أي: القول بأنّ الإِنسان خليفةٌ لساكن في الأرض قبله) وذهب آخرون إلى أنَّ المراد: إنّي جاهلٌ في الأرض خليفة عنّي، ولهذا شاع أنّ الإِنسان خليفة الله في أرضه. وقال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا

جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ﴾[1] والظاهر - والله أعلم - أنّ المراد بالخليفة آدم ومجموع ذُرّيته، ولكن ما معنى هذه الخلافة؟ وما المراد من هذا الاستخلاف؟ هل هو استخلاف بعض الإنسان على بعض؟ أم استخلاف البعض على غيره؟.

جرت سنّة الله في خلقه بأن تُعَلَّم أحكامه للنّاس وتنفّذ فيهم على ألسنة أناس منهم يصطفيهم ليكونوا خلفاء عنه في ذلك، وكما أنّ الإنسان أظهر أحكام الله وسننه الوضعية (أي: الشرعية لأنّ الشرع وضع إلهي) كذلك أظهر حكمه وسننه الخلقية الطبيعيّة، فيصحّ أن يكون معنى الخلافة عامّاً في كلّ ما ميَّز الله به الإنسان على سائر المخلوقات، نطق الوحي، ودلّ العيان والاختبار على أنّ الله تعالى خلق العالم أنواعاً مختلفة، وخصّ كلّ نوع غير نوع الإنسان بشيءٍ محدودٍ مُعَيّن لا يتعدّاه، فأمّا ما لا نعرفه إلاّ من طريق الوحي كالملائكة، فقد ورد فيها من الآيات والأحاديث ما يدلّ على أنّ وظائفه محدودة...».

ثمّ بسط فكرة كون الإنسان خليفة عن الله في

(١) سورة (ص/٣٨) آية (٢٦).

أرضه، مستدلاً بواقع حال الإِنسان الذي استطاع أن يتصرّف بالمسخَّرات، ويخترع ويبتكر.

فهل في هذا الذي ذكره الشيخ رشيد رضا ما يَسْمَحُ لنا بأن نعتبر الإِنسان خليفة عن الله في أرضه، بعد ما عرفنا من تحليل عناصر الخلافة كما سبق بيانه؟!.

ثم اعتبر الأستاذ المودودي فكرة أنّ الإِنسان خليفة عن الله في أرضه إحدى المبادىء في الفكر الديني.

وانساق الشهيد «سيد قطب» فأطلق الفكرة بعبارة «خليفة الله في أرضه» ولم يقل: خليفة عن الله في أرضه، وفي تعبيره احتراز ذكيّ.

إنّ إطلاق هذه المقولة الباطلة: «الإِنسان خليفة عن الله في أرضه» يبدو أمراً مخيفاً حينما نُلاحظ أنّ الموضوع له مساس بخصائص الرّبّ الخالق الآمر الحاكم المهيمن على كلّ ذرّةٍ في الوجود، وكلّ حركة وسكنةٍ فيه، ويتعلّق بصفاته عزّ وجلّ، فمثل هذا لا يجوز إثباته إلاّ بدليل قاطع عن الشارع.

وما دام النّص متردّداً بين عدد من الاحتمالات، فالواجب يُحتّم استبعاد ما تقضي المفاهيم الدينيّة العامّة باستبعاده منها.

إنّ الملائكة لا يمكن أن يكونوا قد فهموا من قول الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أنّ هذا المخلوق الجديد سيكون خليفة عن الله، ثمّ يقولوا لربّهم ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ لأنّهم يعلمون أنّ الله تبارك وتعالى عليم حكيم، فهو سبحانه لا يختار خليفة عنه على أيّ مستوى من مستويات الاستخلاف إلاّ من هو أهلٌ لهذه الخلافة.

إنّه لأَمْرٌ مستنكَرٌ جدّاً أَنْ يقول لهم: سأجعل خليفةً عنّي فيقولوا له: أتجعل فيها منْ يُفْسِد فيها وَيَسْفِك الدِّماء؟!

أليس هذا الربط ربطاً مستنكراً مرفوضاً بالبداهة؟! هلْ من صفات الْمُسَتَخْلِفِ مثلُ هذا؟!

تعالى الله عن ذلك علُوّاً كبيراً.

أمّا سائر النصوص فنتدبَّرُها بحسب ترتيب نزولها فيما يلي:

النصّ الأول:

في سورة [ص/٣٨ مصحف/ ٣٨ نزول] يقصّ الله علينا طائفةً من قصّة داود عليه السلام، وفيها بيان تسخير الجبال يسبّحن معه، وتسخير الطير كذلك،

وإيتائه الحكمة وفصل الخطاب، وتقوية ملكه، والإشارة إلى فتنته، واستغفاره وتوبته، ثُمّ قال الله له:

﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾.

فأبانَ اللَّهُ لداود أنّه قد جعله مَلِكاً ذا سلطان، خليفةً في الأرض لِمَلِكٍ سابقٍ هو طالوت كما جاء في سورة [البقرة ٢] في الآيتين، (**٢٥٠ - ٢٥١**) وأمره أن يحكم بين الناس بالحقّ في هذا الْمُلْكِ الذي آتاه إيّاه، ونهاه عن اتّباع الهوى.

وكان مُلْك داوُد ومُلْك ابنِه سليمان من بعده مؤيَّدَيْن بمعوناتٍ ربْانيّة غيبيّة، زائدة على نظام الأسباب المعتادة في سُنَنِ الله للنّاسِ أجمعين.

فمعنى جَعْلِ دَاود خليفةً هنا هو أنّه خليفة لملك قبله، ثمّ هو مخلوفٌ من غيره بعد انتهاء أجل استخلافه، وقد خَلَفَه ابْنُه سليمان.

والسُّلطان المؤيّد بالمعونات الرّبّانيّة الغيبيّة الزائدة على سنن الأسباب والمسبّبَات المعتادة، هو خليفةٌ خالفٌ لمن سبقه، مخلوف ممن يأتي بعده،

استخلفه الله استخلافاً مُعاناً، لإِقامة العدل والقسطاس المستقيم، والحكم بما أنزل الله.

وهو الخليفة الذي أشار الرسول ﷺ إليه بقوله فيما روى البخاريُّ عن أبي سعيد:

«مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيّ، ولا اسْتَخْلَفَ مِنْ خَلِيفَةٍ، إلاّ كانت لَهُ بِطَانَتَانِ: بطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَحُضُّهُ عَلَيهِ، وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بالشَّرِّ وتَحُضُّهُ عَلَيْهِ، والْمَعْصُومُ مَنْ عَصَمَةُ اللَّهُ».

وقد اختار الرسول لِلّذِين يَتولّوْنَ السُّلطان الأعظم من بعده اسم «الخلفاء» واحدهم خليفة.

فقد روى البُخاري ومسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيل تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي، سَيَكُونُ بَعْدِي خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُون».

قالوا: فما تأمُرنا؟ قال:

«أُوْفُوا بِبَيْعَةِ الأَوّلِ، ثُمَّ أَعْطُوهم حَقَّهم، وَاسْأَلُوا اللَّهَ الَّذِي لَكُمْ فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهم».

وروى مسلم عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ:

«إِذَا بُويِعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الآخِرَ مِنْهُمَا».

والخلافة المعانة بالمعونات الغيبيّة الخاصّة، غير الملك العامّ الذي يؤتيه الله من يشاء، وينزعه ممَّنْ يَشاء، ومشيئَتُهُ سبحانه تَتْبَعُ حكمته وعِلْمَه بخلقه، ومن حكمته تأديبُ الفاسقين الفاجرين بالملوك الطغاة الظالمين الجائرين، ومعاقبتُهم بهم.

وفي الْمُلْكِ العامّ يقول الله عزّ وجل في سورة [آل عمران/ ٣ مصحف/ ٨٩ نزول]:

﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾﴾.

والاستخلاف المعان بالمعونات الغيبيّة الرّبّانية الخاصة، كما يكون للخلفاء ذوي السلطان، المؤيّدين بنفحات الغيب، ومعونات الله، يكون أيضاً للأمم المؤمنة إذا استقامت على منهج، فيجعل الله لهم السلطان في الأرض، ويجعل منهم الخلفاء، كما سيأتي - إن شاء الله - بيانه في بعض النصوص:

النصّ الثاني:

في سورة [الأعراف/ ٧ مصحف/ **٣٩** نزول] يعرض الله عزّ وجلّ لقطاتٍ من قصة «هودٍ» عليه السلام وقومه عاد، ومنها قوله لهم:

﴿أَوَ عَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٦٩﴾﴾.

خُلَفَاء: جمع خَلِيف. وقال سيبويه: جمع خليفة، كسَّروه تكسيرَ «فَعِيل» لأنّه لا يكون إلاّ للمذكّر، وقال غيرُه: «فَعِيلة» بالهاء لا يُجْمَعُ عَلَىٰ فُعَلاَء. (لسان العرب).

والمعنى: واذْكروا إذْ جعلكم الله خُلفاءَ في الأرض من بعد انقراض عصر نوح وملحقاته، خَلَفْتُمْ في سكنى الأرض قَوْمَ نوح الذين أغرقهم الله.

النصّ الثالث:

في سورة [الأعراف/ ٧ مصحف/ **٣٩** نزول] أيضاً يَعْرِض الله عزّ وجلّ لقطاتٍ من قصّة صالحٍ عليه السلام وقومه ثمود، ومنها قوله لَهُمْ:

﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى

ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾ ﴾.

والمعنى: واذْكروا إذْ جعلكم الله خلفاء في الأرض من بعد إهلاك عادٍ فخلفتموهم في سكنى الأرض.

النصّ الرابع:

في سورة [الأعراف/ ٧ مصحف/ **٣٩** نزول] أيضاً يعرض الله عزّ وجلّ لقطاتٍ من قصة موسى عليه السلام وقومه، ومنها قوله عليه السلام لقومه من بني إسرائيل الذين آمنوا به واتّبعوه، جواباً لقولهم له: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾.

﴿قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٢٩﴾ ﴾.

وَالمعنى: عسَى رَبّكم أن يُهْلِكَ عَدُوّكم، وَهُوَ فِرْعَون وَجُنُودُهُ، ووَثَنِيُّو الأَرْضِ المقدّسة، وسيجعلَكُمْ خَلفاءَ ذوي السلطان في الأرض المقدّسة من بعد إهلاكهم، وقد تحقّق ذلك فيما بَعْدُ.

النص الخامس:

في سورة [فاطر/ **٣٥** مصحف/ **٤٣** نزول] يخاطب الله النّاس مع تخصيص الذين كفروا بثقل الخطاب:

﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ فَمَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ ۖ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا ۖ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا ﴿٣٩﴾﴾.

خَلائِف: جمع «خَلِيفة». ففي هذه الآية يُبيّن الله عَزّ وجلّ أنّ الناس في الأرض خلائف، أي: يتعاقبون عليها، فيخلُفُ بعضُهُمْ بعضاً، وكلُّ خَلَفٍ فيها سيصير سَلَفاً، وكُلُّ سَلَفٍ قد جاء بعده خلَفٌ، حتى يَرِثَ اللَّهُ الأرض ومَنْ عليها.

فلفظة «خليفة» وجمعه «خلائف» هنا مستعمل بمعنى اسم الفاعل «خالف» وبمعنى اسم المفعول «مخلوف»، والجميع خالفون ومخلوفون بعضهم من بعض، فمن الدّقة في الأداء البياني إعطاء هذا النوع الإِنساني اسم «خليفة».

النصّ السادس:

في سورة [النمل/ ٢٧ مصحف/ ٤٨ نزول] يُعلّم الله رسوله وكلّ داعٍ إلى سبيل الله من بعده، طائفةً من الأدلة التي هي آياتَ ربوبيّته الواحدة في كونه، الدّالة على أنّه هو وحده الإِله الذي يجب أن يعبده ذوو الإِرادات الحرّة المستجمعون شروط أهلية التكليف.

وضمن عرض هذه الطائفة من الأدلّة، أطمع الله المدعوّين إلى الإيمان بمحمّد واتّباعه، وفي الصفّ الأول منهم العربُ الذين كانوا أوّل الّذين تبلّغوا دعوته، إطماعاً بأسلوب التلويح لا التصريح، بأن يجعلهم خلفاء الأرض، أي: أصحاب الحكم والسلطان فيها، خلفاً لذوي السلطان والحكم القائمين، إذا آمنوا برسول الله محمّد ﷺ، واتّبعوه، وعملوا بما أنزل الله عليه، فقال الله عزّ وجلّ:

﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾.

وَيَجْعَلَكُمْ خُلَفَاءَ الأَرْض: أي: ويجعلكم أصحاب الحكم والسلطان فيها خلفاً لحكّامها وسلاطينها القائمين، إذا آمنتم واتّبعتم بإحسان رسول ربكم محمّد، وعملتم بما أنزل إليه.

وغفل المشركون عن إدراك هذا التلويح بالمطمع العظيم، إذا آمنوا بالرسول واتّبعوه إذ هو لا يتحقّق لهم إلاّ بقوّة غيبيّةٍ خارقة وهي لا تكون إلاّ من عند الله عزَّ وجلّ.

النص السابع:

في سورة [يونس/ ١٠ مصحف/ ٥١ نزول]
خاطب الله عزّ وجلّ الذين كذبوا رسول الله محمداً ﷺ بقوله:

﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ ﴿١٣﴾ ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾﴾.

أي: ثُمَّ بعد إهلاك القرون الذين ظلموا من قبلكم جعلناكم خَلائف في الأرض من بعدهم، خلَفْتُم فيها من سبقكم، ويخلُفُ فيها بعضكم بعضاً.

النص الثامن:

في سورة [يونس/ ١٠ مصحف/ ٥١ نزول] أيضاً أَبان الله عزّ وجلّ أنه جعل نوحاً والذين نَجَوْا فِي الفلْكِ خلائِفَ خلفوا الذين أهلكَهم الله بالإغراق، ويخلفُ بعضُهم بعضاً، يموتُ سَلَفٌ ويخلفهم خلفٌ من سلالاتهم، فقال تعالى في معرض الحديث عن نوحٍ وقومه:

﴿فَكَذَّبُوهُ فَنَجَّيْنَاهُ وَمَن مَّعَهُ فِي الْفُلْكِ وَجَعَلْنَاهُمْ

خَلَٰٓئِفَ وَأَغۡرَقۡنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآۖ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُنذَرِينَ ﴿٧٣﴾﴾.

النصّ التاسع:

في سورة [هود/ ١١ مصحف/ **٥٢** نزول] أبان الله عزّ وجلّ أنّ هوداً عليه السلام هدّد قومه عاداً بأنهم إذا تولَّوْا أهلكهم اللَّهُ واستخلَف غَيْرَهُمْ، فجعلهم خلفاء لهم في سكنى الأرض التي هم فيها يرتعون، فقال تعالى في بيان بعض مقالات هودٍ لقومه:

﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُم مَّآ أُرۡسِلۡتُ بِهِۦٓ إِلَيۡكُمۡۚ وَيَسۡتَخۡلِفُ رَبِّي قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٍ حَفِيظٞ ﴿٥٧﴾﴾.

أي: ويُهْلِكُكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ قَوْماً غيركم، فيجعلُهم خلفاء لكم، ولا تضرُّونه بشيءٍ في كفركم وتولِّيكم، ورفضكم لطاعته والإِيمان برسوله واستكباركم عن اتباعه.

النصّ العاشر:

في سورة [الأنعام/ ٦ مصحف/ **٥٥** نزول] خاطب الله كلّ المدعوّين إلى الإِيمان بالرسول محمد وبما جاء به، بقوله عزّ وجلّ:

﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾﴾.

أي: ويجعل ما يشاء من ساكنات في الأرض خلائف لكم يخلفونكم في سكناها.

النصّ الحادي عشر:

في سورة [الأنعام/ ٦ مصحف/ ٥٥ نزول] أيضاً علّم الله رسولَه محمّداً لوناً من ألوان مُحَاجة مشركي قومه لإقناعهم بالحقّ، وجاء في عناصر هذا التعليم قول الله عز وجل:

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾﴾.

النصّ الثاني عشر:

في سورة [الحديد/ ٥٧ مصحف/ ٩٤ نزول] قال الله عزّ وجلّ بشأن استخلاف الناس في الأموال، الذي هو جزء من استخلافهم في الأرض، إذْ مَلّكَهُمْ أموالاً كانت تملكها أسلافهم:

﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾﴾.

وقد سَبق بيان المراد من هذا النصّ في الاستخلاف في المال، وأنه مشمول بمعنى الاسْتخلاف العامّ، وهو أن مالكي الأموال هُمْ خلفاء لمالكين لها قبلهم.

النصّ الثالث عشر:

في سورة [النور/ ٢٤ مصحف/ ١٠٢ نزول] وَعَدَ اللَّهُ الذين آمنوا أن يستخلفهم بالحكم والسلطان في الأرض، فيجعلهم خَلَفاً لحكّامها وسلاطينها وملوكها، ذوي القوى العسكرية التي لا تدانيها قُوى الذين آمنوا، وما كان تلويحاً ضمنيّاً في العهد المكي، وهو الذي جاء في سورة النمل، جاء هنا في سورة (النور) المدنيّة وعداً صريحاً، فقال الله عزّ وجلّ فيها:

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ وَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ وَلَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٥٧﴾﴾.

ولـمّا كان هذا الوعْدُ وَعْدَ استخلاف بالحكم والسلطان في الأرض، خَلَفاً لِحُكّامها وملوكها

وسلاطينها، جاءت الإشارة إلى مَدَدِ المعونة الربّانيّة الزائدة على نظام سُنَنِ الأَسْبَاب والمسبّبَات بقوله تعالى في هذا النصّ: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾.

ولكن شروط هذا الاستخلاف الموعود به قد جاء في النصّ كما يلي:

١ ـ أن تكون الأمّة أمّةً مُؤْمِنَةً صادقةً في إيمانها: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

٢ ـ أن يكون إيمانها مترجماً في الواقع بالأعمال الصالحة: ﴿وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾.

٣ ـ أن تَعْبُدَ اللَّهَ وحده، ولا تُشْرِكَ بعبادَتِه أحداً: ﴿يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ﴾ ومن الشرك الثقةُ بفاعليّة الأسباب، والغفلةُ عن مُسَبِّبِهَا الذي سَتَر بها أعماله وأفعاله سبحانه وتعالى.

٤ ـ أنَ تُقيم الصلاة ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾.

٥ ـ أن تُؤتى الزكاة ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾.

٦ ـ أن تُطيعَ الرّسول في كلّ أوامره ونواهيه التشريعيّة، والقياديّة، السياسيّة والعسكريّة وغير ذلك: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمۡ تُرۡحَمُونَ﴾.

(٩)
ما قرّره الإمام ابنُ تيميّة حول هذه المقولة

لقد ذكر الإِمام تيمية أنّه لا يصلحُ أن يقال: إنّ الله يستخلف أحداً عنه، وأنّ قول الذين قالوا: «إنّ الإِنسان خليفة الله» جهلٌ وضلال.

فمن أقواله في هذا الشأن ما يلي:

«والخليفة لا يكون خليفةً إلاّ مع مغيب المستَخْلِفِ أو موته، فالنبيّ ﷺ إذا كان بالمدينة امتنع أن يكون له خليفة فيها، كما أنّ سائر من استخلفه النبي ﷺ لمّا رجع انقضت خلافته، وكذلك سائر وُلاة الأمور، إذا استخلَفَ أَحَدُهُمُ على مِصْرِهِ في مغيبه بطل استخلافه ذلك إذا حضر الْمُسْتَخْلِف.

ولهذا لا يصلُح أن يقال: إنّ الله يستخلف أحداً عنه، فإنّه حيٌّ قيّوم مدبّر لعباده، منزّه عن الموت، والنوم والغيبة، ولهذا لمَّا قالوا لأبي بكر ـ رضي الله عنه ـ يا خليفة الله، قال: لست خليفة الله، بل خليفة رسول الله، وحسبي ذلك.

والله تعالى يوصف بأنّه يخلُفُ العبْدَ، كما قال ﷺ: «اللَّهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل» وقال في حديث آخر: «واللَّهُ خليفتي على كلّ مسلم».

وكلُّ من وصفه الله بالخلافة في القرآن فهو خليفة عن مخلوق كان قبله كقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾. ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾، ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾. وكذلك قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أي: عن خلقٍ كان في الأرض قبل ذلك، كما ذكره المفسّرون وغيرهم.

وأمّا ما يظنّه طائفة من الاتّحاديَّة، وغَيْرِهم، أنّ الإِنسان خليفة الله فهذا جهلٌ وضلال[1].

---

(١) انظر كتاب «منهاج السنة» للإمام ابن تيميّة ص ٩٤ ـ ٩٥ الجزء الرابع، نشر مكتبة الرياض الحديثة.

(١٠)
خاتمة

اللّهم أرنا الحقّ حقاً وارزقنا اتّباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وقائد الغرّ المحجلين، من أرسله الله رحمة للناس أجمعين، داعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً.

مكة المكرمة في غرّة

ذي الحجة ١٤١٠ هجرية

عبد الرحمٰن حسن حبنكه الميداني

تعقيب المؤلف
على
تعقيب الاقتصادي
«د. رفيق يونس المصري»

لبيان وجه الحقّ

لا للمماراة والانتصار للرأي

مقدمة

أرسل إليّ «د. محمد عمر زبير» رئيس الجمعية الدولية للاقتصاد الإسلامي نسخة من «مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي ـ المجلّد الثاني ـ العدد الأول ـ ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م» مع خطاب برقم ١٢١/ ج ص مؤرخ في ٢١/١٠/١٤١٣ هـ يتضمّن رغبته الكريمة في مشاركتي في مساهمة علميّة، ولو بتعليق على ما سبق نشره في المجلة.

وقد اطلعت في العدد المذكور على مقال للصديق الاقتصادي «د. رفيق يونس المصري» يعقّب فيه على ما كنتُ كتبتُ بشأن عدم جواز إطلاق عبارة: «الإنسان خليفة عن الله في أرضه» الذي سبق أن نشرته مجلة كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى في «العدد الأول ـ السنة الأولى ١٤٠٢ ـ ١٤٠٣ هـ» ثم نشرته في كتابي «بصائر للمسلم المعاصر» مع إضافة كلام لابن تيميّة في الموضوع

اطلعت عليه لاحقاً ذكر فيه قوله: «وأمّا ما يظنّه طائفة من الاتحادية وغيرهم، أنّ الإنسان خليفة الله فهذا جهلٌ وضلال»[1].

ثم أفردته مع إضافات توضيحيّة اقتضتها أسئلة وردتني في رسالة خاصة نشرتها بعنوان: «لا يصحُّ أن يقال: الإنسان خليفة عن الله في أرضه فهي مقولة باطلة».

وكان بودّي خلال عشر سنوات مضت على نشري للبحث في سنة **١٤٠٢** هجرية أن يتصدّى لمناقشتي أو التعقيب عليّ في هذا الموضوع متخصّص في أصول الدين، عالم بمسائل العقيدة الإسلاميّة ليكون الحوار بيني وبينه من منطلق مقرَّرات مسائل العقائد، وما يجوز إطلاقه وما لا يجوز في مقام الربّ الخالق جلّ جلاله، وصفاته القدسيّة.

لكنّ أحداً من هؤلاء المتخصّصين في مسائل

---

(١) انظر كتاب «منهاج السنة» للإمام ابن تيمية ص **٩٤ ـ ٩٥** الجزء الرابع نشر مكتبة الرياض الحديثة.

العقائد من أصول الدّين، أو من علماء الشريعة الإسلامية على اختلاف فروعها لم يكتب كلمة واحدة في التعقيب على بحثي الذي نشرته أولاً تحت عنوان: «هَلْ يصِحُّ أن يقال: الإنسان خليفة عن الله في أرضه؟». بأسلوب الاستفهام ترفّقاً وتلطُّفاً بالذين أطلقوا هذه العبارة إطلاقاً عفويّاً تقليديّاً إذِ استَهواهم بريقها، دون أن يضعوها تحت منظار البحث المتأنّي، المستند إلى تدَبُّر النّصُوص الدينيّة الأصول من جهة، ثمّ إلى الأصول العقليّة من جهة أخرىٰ وعلى خطٍّ موازٍ.

وحمدتُ الله كثيراً إذْ كفّ عن إطلاق هذه العبارة معظم قادة أهل الفكر الإسلامي، واستبعدوها عن تعبيراتهم، لكن بقي بعض المقلّدين من الأتباع يُطْلقُونها نقلاً عن كُتُبٍ انتقل كاتبوها إلى رحمة الله، كانوا قد أطلقوها دون فحصٍ ولا تمحيص، وما نظنُّ بهم إلاّ خيراً، بيد أنّ الحقّ يجب أن يُقال، ويجب أن يُتَّبَع، وينبغي أن يدعو المؤمن آناً فآناً قائلاً: ربَّنا أرِنَا الحقَ حقًّا وارْزُقْنَا اتّباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

وأرىٰ أنّ الّذين أطلقوا هذا التعبير لم يفحصوه بموازين ومقاييس وكواشفِ أسس العقيدة الإيمانيّة في

الإسلام، إنّما دخل عليهم، إمّا على سبيل التوهم أنّها مقولة قال بها بعض السلف فلم يفحصوها، وإمّا على سبيل النقل الاتّباعي الذي درج عليه كثيرٌ من المؤلفين ولا سيّما في كتب التفسير وكتُب شرح الحديث والكتب غير التخصصيّة، وإمّا على سبيل الاستهواء دون نظر دقيق ولا فحص ولا تمحيص ولا تحرير.

ولذا رأيتُ أن أجعل عنوان الرسالة التي أفردتها بالنشر عنواناً جازماً، لا تساؤل فيه، ليكُفّ الذين ما زالوا يُطْلقون العبارة تقليداً دون بصيرة، فجعلته بصيغة:

«لا يصحّ أن يُقال: الإنسان خليفة عن الله في أرضه، فهي مقولة باطلة».

وقد ورد إليّ تعقيبٌ كتبه الصديق الاقتصادي «د. رفيق يونس المصري» شعوراً منه بأنّ البحث العلميّ لا يَعْرِفُ المجاملات ولا يسكت على خطأ، ونظرتُ فيما كتب فرأيت أنّه أفتى جازماً مع بُعْدِ تخصُّصِه عن مسائل العقائد وأصولها وأسسها العقليّة والنّصّيّة، بأنّه يجوز أن يقال: الإنسان خليفة عن الله في أرضه، أو وكيلٌ عن الله في أرضه، أو نائب عن الله، فعجبتُ من تصدّيه لهذا الموضوع، وإصداره هذه الفتوى الّتي لم يجرُؤْ على مثلها المتخصّصون في علم التوحيد المتبحّرون في

مسائل أصول الدين، مع أنّه كما عرفت بحّاثة متتبّع دقيق التوثيق.

ويبدو لي أنّه ظنَّ أنّ مسائل العقائد هي كمسائل الأحكام الفقهيّة والاجتهاديّة، أو الآراء في الأخلاق والآداب، والتي يكفي فيها جَمْعُ أقوال وآراء مذكورة في كتب التفسير، أو كُتبِ شرح الأحاديث، أو كتبِ الأخلاق والآداب، أو يكفي فيها كوْنُ ظاهر بعض النصوص قابلاً لاحتمالين أو أكثر بمقتضىٰ دلالته اللّغويّة.

ولو شئتُ أن أجْمَع من كتُب التفسير، أو الكتب الشارحة للأحاديث، ما يدعم الرأي الجبريّ الذي يرىٰ فيه الجبريّون أنَّ الإنسان مجبورٌ على عمله الإرادي، فالكافر مقضيٌّ عليه بالقضاء والقدر الجبريَّيْن أن يكون كافراً، وأن يكون مُخَلّداً في النار، والمؤمن مقضيٌّ له بالقضاء والقدر أن يكون مؤمناً وأن يكون من أهل الجنّة، مع تغيير في مفاهيم العدل والظلم والحكمة الرّبّانية، لاستطَعْتُ أن أجمع عشرات الأقوال لكبار مؤلّفي كتُب التفسير وكتب شرح الحديث، ولأوهمت بها أنّ الرأي الجبريّ رأيٌ مقبولٌ عند علماء المسلمين، وهو لدى البحث المتأنّي الدقيق رأيٌ مرفوض، وهو

أشدُّ غلُوّاً وبُعْداً عن الحقّ من رأي المعتزلة، ومُنْطَلَقُ الخطأ الذي أوغل فيه الجبريّون الأخذ ببعض ظواهر النصوص التي لم يدركوا مفاهيمها الدقيقة.

ولو شئت أن أجمع منها ما يؤيّد رأي المعتزلة الذين يرون أنَّ الإنسان يخْلُق أفعال نفسه الإراديّة، لاستطعْتُ أن أجمع أيضاً عشرات الأقوال لكبار مؤلّفي كتب التفسير وكتب شرح الحديث، ولأوهمت بها أن رأي المعتزلة هو الرأي الحقّ.

لكنّ جمع مثل هذه الأقوال لا يعطي ثِقلاً علميًّا حول قضيّة تُطْرَحُ للبحث من خلال موازين ومقاييس وكواشف علميّةٍ تَسْتَنِد إلى النّصوص الأصول، وإلى براهين العقل، وإلى المقرّرات الثابتات في العقيدة الإسلاميّة.

فموضوعنا موضوعٌ يتصل بقضايا العقيدة الإيمانيّة، فلا يصحّ أن يُدْرَس أو يُنَاقش وفق الطريقة التي تدرس بها مسائل الأحكام الفقهيّة أو الأخلاق والآداب، التي تخضع للاجتهادات المختلفة، بغية استخراج حكم الشرع فيها.

إنّ موضوعنا يتعلّق بصفة من صفات الرّبّ الخالق

جلّ وعلا. فعبارة: «الإنسان خليفة عن الله» تمسّ خصائص ربوبيّته الشاملة كلَّ ذرّة وعَملٍ وحركة وسَكَنَةٍ في الوجود، ومن لازم معناها أن تمسّ خصائص إلهيّة الله سبحانه، وإطلاقها مع إدراك معناها خطأٌ كبير وخطير، يفضي إلى الكفر والعياذ بالله، إذْ يجعل عبادَ الله شركاء لله في خصائص ربوبيّته، ثمّ في خصائص إلهيّته.

وليس من حقنا الاستهانةُ في إطلاق عبارات تتعلّق بالله عزّ وجلّ، مع التحايل في معاني الكلمات، لإخراجها عن أصول دلالاتها اللّغوية، فتصحيح إطلاقها، مع أنّه لم يَرِدْ عن الشارع مثل هذا الإطلاق، مُنْطلقٌ من شأنه أن تسير معه مفاهيم شِرْكيّة، تكون صغيرة أوّلاً، ثم تعظم وتكْبُر، حتّىٰ تكون كفراً بواحاً.

وقد سبق أن أطلق النصارى على الله عزّ وجل كلمة «أب» بمعنى التكريم والاحترام، لا بمعنى الأُبوَّة النسبيّة، ثمّ كان في عقيدتهم بالتحريف الذي أدخله «بولس = شاول» أباً نسبيّاً لعيسَىٰ عليه السلام، ودخل الشرك في العقيدة النصرانيّة، وكفروا بالله كما أبان القرآن المجيد.

تعقيب
(١)

تحت عنوان «٢ ـ ملكيّة الله وملكيّة الإنسان ملكيّة استخلاف» عرض «د. المصري» قضيّة الملكيّة، وذكر أنّ الإنسان يملك شيئاً يملكه الله، فالله مالك، والإنسان مالك، وأنّ النصوص القرآنية تبيّن أنّ الشيء نفْسَه يملكه الله ويملكه الإنسان في آن واحد. وذكر أن هذه الملكية ليست ملكية مشتركة بين الله والإنسان، واستنتج من ذلك أنّها ملكيّة استخلاف، إذْ تصوّر انحصار الأمر بين احتمالَيْن فقط، الملكيّة المشتركة، وملكيّة الاستخلاف.

ثم قاس على ما استنتجه قضية الاستخلاف في الأرض والمال والحكم، ثم أفتَى بأنّه يجوز أنْ نقول: إنّ الإنسان خليفة عن الله في الأرض، أو في المال، وادّعَىٰ أنّ كلّ أنواع الملكيّة تقوم على مبدأ الاستخلاف، أي: جعل الله الإنسانَ خليفةً عنه.

أقول:

إنّ ملكيّة الإنسان لما ملّكه الله من أشياء، ليست ملكيّة استخلاف عن الله، وذلك لأنّ الله عزّ وجلّ مالِكٌ لنا ولما ملّكَنا من أشياء دواماً، وملكيّتُه تعالى لنا

وللأشياء باقية لم تنقص شيئاً، فنحنُ لَهُ جلّ وعلا، ونحن عبيده ولَهُ ما في السماوات والأرض خلقاً وتصرّفاً ومِلْكاً. واضرب أمثلة ولله المثل الأعلى:

● العبْدُ المملوك الرّقيق الذي يعطيه سيّده المالك له ثوباً ناعماً أو خشناً لِيَلْبَسَهُ، وطعاماً ناعماً أو خشناً ليأكُلَه، وكوخاً أو حُجْرَةً ليسكنها، فهل يَلْبَسُ الثوب أو يأكلُ الطعام أو يسْكُن الحجرة بالوكالة أو بالنيابة عن سيّده، وهل هو في ذلك خليفة عن سيّده بما يقوم به من أعمال فيما ملّكهُ سيّده، أو أذن له بالانتفاع به، أو سخّره له؟!

● وحين يُطْعِمُ مالك الفرس فرسَهُ شعيراً أو برسيماً ويجعله ينتفع به، فهل يأكل الفرسُ طعامه بالوكالة أو بالنيابة عن مالكه؟! وهل هو في أكله للبرسيم خليفة عن مالكه؟!

● وحين يستضيفُ مالك القصر ضيوفاً في قَصْرِهِ إلى أجل، ويخصّص لكلّ ضيف منهم حجرةً ومرافقها، فهل هم مشاركون له في الملكيّة، أو خلفاء عنه يقومون عنه بما هو من عمله بالنيابة أو بالوكالة، وهلْ كلّ حجرات قصره قد كانت معدّةً لسكنه هو، حتّىٰ يكونوا

نواباً عنه، أو وكلاء عنه في القيام بالسكن في الحجرات، والانتفاع بموادّ الضيافة؟!

إنّ المعاني لا تُطْلَق جزافاً دون تحليلٍ عقليٍّ منطقيّ.

إنّ أصل معنى الاستخلاف أن يقوم المستخلَفُ (بفتح اللاّم) عن المستخلِف (بكسر اللاّم) ببعض أفعال المستخلِف، ويقوم بَدَلَهُ وعوضاً عنه ببعض عمله، على أيِّ معنىً من معاني الاستخلاف، حتّىٰ استخلافِ التشريف على فرض التسليم به.

فهل الناس الذين هم عبادُ الله ومملُوكُون له هم وما يملكون يقومون بالأعمال التي هي في الأصْلِ من أعمال الله قَبْل أن يستخلِفَهُمْ؟!

هل الناس يسكنون الأرض، ويأكلون الطعام، ويشربون الشراب، ويتزوّجون، ويقتلون، ويسفكون الدّماء، ويصلّون، ويعبدون ربّهم، ويحرثون الأرض ويفلحونها، ويبنون العمارات، ويصنعون الصناعات بالخلافة عن الله، أو بالوكالة عنه، أو بالنيابة عنه؟!

إنّ قبول مثل هذه المفاهيم أمْرٌ عجيبٌ جدًّا ومستنكرٌ جدًّا في أسس العقيدة الإسلاميّة!!

فمن مقرّرات عقيدة أهل السّنّة والجماعة أنّ أعمال العباد يَخْلُقُهَا اللَّهُ لهم، متىٰ جزمَتْ إراداتُهم، وتَوجّهتْ للقيام بها، ولإيجادها في الواقع، وإذا خلَقَها اللَّهُ لهم فإنَّها تُنْسَبُ إليهم كسباً، باعتبار أنهم اختاروها وأرادوا إيجادها، وتُنْسَبُ إلى الله باعتبار أنَّهُ خلَقَها لهم ومن أجلهم، إذْ أمَدَّهم بالقوّة، وسخّر المسخّرات بقضائه وقَدَرِه وقُدْرَته وخلقه.

ولم يشذّ عن هذه العقيدة إلاّ المعتزلة الذين قالوا: إنّ الإنسان يخْلُق أفعال نفسه، مع قولهم بأنّ الله مالك كلّ شيء.

وسبَبُ فتنة المعتزلة أنّهم لم يُدْركوا أنّ حرّيّة الإرادة التي منحها الله للإنسان كي يمتحنه أعطاها استطاعة التوجُّه إلى الأفعال التي تقع في دائرة المسخّرات، فإذا توجّهَتْ إرادة العبد الجازمة أجرى الله له المسخرات بدءاً من داخل جسَدِه ضمْن قوانينها التي جعلها الله لها، فخلق له مراداته، كما لو ضغط أحدنا على الزّرّ الواصل للكهرباء في جهاز يعمل بالطاقة الكهربائية، فإنّ الطاقة السّارية تحرّك الآلة ضمن نظامها، وكلّ ذلك بالخلق الرّبّانيّ المهيمن على الكون كلّه، وهذا يتمّ إذا لم يكن لله

عزّ وجلّ مرادٌ مخالف لمراد الإنسان، فإذا كان له سبحانه مرادٌ آخر، أقام العوائق والعقبات، أوسلَبَ المسخّرات طاقاتها، أو حوّل اتجاهاتها، وعندئذٍ يتحقَّقُ مرادُ الله، ولا يتحقّق مراد الإنسان، كما حصل في النار التي أوقدها نمرود لإحراق إبراهيم عليه السلام، إذْ سَلَبَ منها طاقة الإحراق، وجعلها برداً وسلاماً على إبراهيم.

هذا الفهم في موضوع القضاء والقدر وأفعال العباد قد أوضحه الخليفة الراشد سيدنا عليٌّ رضي الله عنه بكلام هو في غاية الدقّة والإحكام، فقد رُويت عنه عدّة روايات متشابهات في معانيها، فمنها ما رواه الأصبهاني وابن عساكر، أنّه قال:

«أَمَرَ اللَّهُ تعالَىٰ بالْخَيْرِ تخييراً، ونهىٰ عن الشرّ تحذيراً، ولَمْ يُعْصَ مَغْلُوباً، ولَمْ يُطَعْ مُكْرِهاً، ولَمْ يُمَلِّكْ تَفْويضاً (أي: لم يُملِّكْ عباده القدرة على الأفعال تفويضاً) فهو أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ، لاَ جَبْرَ وَلاَ تَفْويض، والاسْتِطَاعَةُ تُمْلَكُ باللَّهِ الذي إنْ شَاءَ مَلَّكَ»[(١)].

---

(١) انظر كتاب «العقيدة الإسلاميّة وأسسها» لكاتب هذا التعقيب، ص ٦٦١ الطبعة السادسة، ضمن بحث القضاء والقدر.

وجاء في كتاب «إشارات المرام من عبارات الإمام»[1] ما رواه الإمام الشافعي والحافظ ابن عساكر والسيوطي عن عبد الله بن جعفر عن عَلِيّ رضي الله عنه أنّه قال للسائل عن القدر: «سِرُّ الله فَلا تَتَكَلَّفْ» فلَمَّا أَلَحَّ عليه قال: «أَمَا إذْ أَبَيْتَ فَإِنَّهُ أَمْرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ لا جَبْرَ وَلا تَفْويض».

وكذلك قال مُحمَّد بن عليّ بن الْحُسَيْن: «لاَ جَبْرَ وَلاَ تفويض» فكل فهم قائم على أساس التفويض فهم مخالف لفهم السلف، ومخالف لما عليه جمهور أهل السُّنة والجماعة.

لقد نفىٰ عليٌّ رضي الله عنه الْجَبْرَ عن أفعال العباد، ونفىٰ التفويض، وأثبت التخيير للإرادة.

وإذْ قد عَلِمْنَا أَنَّ أفعال العباد جميعَها مَخْلُوقَةٌ لله عزّ وجلّ، فأيْنَ يكون الاستخلاف؟! وأيْنَ تكون الوكالة أوالنيابة عن الله؟!

وهل لشيء من ذلك موقِعٌ مع كون الله عزّ وجلّ هو خالق أفعالنا وخالق كلِّ شيءٍ في الوجود؟!

---

(١) تأليف العلامة كمال الدين أحمد البياضي الحنفي ـ «دار الكتاب الإسلامي في استانبول» وانظر ص ٢٥٧ الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ ١٩٤٩ م.

إنّ قبول فكرة الخلافة أو الوكالة أو النيابة عن الله يتضمن قبول اجتماع النقيضين:

النقيض الأوّل: الله هو الفاعل وهو خالق كلّ شيء.

النقيض المقابل: الله غير فاعل لأنّه جعل خليفة عنه أو وكيلاً أو نائباً.

ومعلومٌ أنّ التناقض في ادّعاء إثبات قضيَّةٍ ما من البدهيات التي تكشف بطلانَها لدى كلّ العقلاء من كلّ أصناف البشر.

ومعلومٌ أنّ قضايا الدّين لا تناقض في شيءٍ منها، إذ التناقض من المستحيلات العقليّة.

ولا ينفع في هذا المجال التحايُل بجعل الغائب عن الحِسِّ بمثابة غير الموجود في الواقع.

وأعود إلى موضوع الملكيَّة فأقول:

إنّ ملكيّات الناس للأموال ملكيّاتُ تخصيص من المالك الحقيقي، وليست ملكيّات استخلاف، كتخصيص المستضيف في قَصْره كلّ ضيفٍ عنده بأشياء لسكناه وارتفاقه وطعامه وشرابه وحاجاته الأخرى، ضمن شروط عامّة، ويَدُ الضيف على ما تحت يَدِه يَدُ مُسْتأمَنٍ، فمن الأشياء ما هو كالعارية، ومنها ما هو

كالوديعة، ومنها ما هو إذْنٌ بالاستهلاك لأنّ الْمُسْتَهْلِكَ مملوكٌ كُلُّه هو وما يستهلكه للمالك الحقيقي، وهو الله عزّ وجلّ.

حين تنزع حكومة ما الملكيّات الشخصيّة وتجعل الأموال كلَّها للدَّوْلة، تُخَصّص لرعاياها مساكن في أملاك الدولة، فكل ساكن يأوي إلى ما خُصِّص له من مسكن، وينتفع به، ويعتبره خاصّاً به، ولا يَسْمَحُ لأحد بأن يدخل عليه فيه عَنْوَةً، مع أنه مملوك للدولة، وحين تريد الدولة إخراجه وإسكان غيره مكانه، وتحويله إلى مكان آخر، فإنّها تفعل ذلك باعتبارها ممثّلةً للمالك الحقيقي، وهو الشخصيّة الاعتباريّة للدولة.

فإطلاق ملكيّة الناس لما ملَّكَهُمُ اللَّهُ إيَّاه وهو مالكهم ومالك ما يملكون، هو إطلاق على معنىٰ التخصيص، وكلّ مالك من الناس يملك على معنى الاختصاص.

وعلى هذا فالملكيّة قسمان:

القسم الأول: الملكيّة الحقيقيّة، وهي للّه عزّ وجلّ دوماً.

القسم الثاني: ملكيّة الاختصاص، وهي تكون بأمر

المالك الحقيقي، أو بإذنه، وهنا تقع ملكيّات الناس على اختلاف أنواع الممتلكات.

وبهذا يسقط توهّم حصر الملكيّة في الملكيّة الحقيقية، وملكيّة الاستخلاف، وإذْ سقطت بالأدلة القواطع ملكيّة الاستخلاف عن الله فإنّ ملكيّة الاختصاص التي ذكرها فقهاؤنا في كتب الفقه، وذكرها علماء العربيّة إذْ قسَّمُوا اللام الجارة إلى لام الملك، ولام الاختصاص وكذلك فعلوا في الإضافة الّتي هي على تقدير اللام، فقالوا: إضافة على تقدير لام الملك، مثل: عباد الله، أي: العبادُ المملوكون لله.

ومثل: حظيرة الغنم، أي: الحظيرة المختصّة بالغنم، أو المخصّصة للغنم.

بهذا التحليل أجيب على قول «د. المصري» في الفقرة «**٢ ـ ٢** كيف يملك الإنسان شيئاً يملكه الله» إذ قال:

«فتفسير العلاقة بين ملكيّة الله وملكيّة الإنسان أنّ ملكيّة الإنسان ملكيّة استخلاف. وعلى من يرى أن الإنسان لا يصحّ أن يكون خليفة على الله في أرضه أو ماله أن يبحث الموضوع من مدخل الملكيّة، وعندئذٍ سيصل ـ والله أعلم ـ إلى أنّ الإنسان خليفة عن الله في الأرض والمال».

لقد بحثت الموضوع من مدخل الملكيّة كما طلب مشكوراً على ما فتح من باب للدراسة، فثبت لديّ أنّ ملكيّة الإنسان للأموال على اختلافها، منقولة أو غير منقولة ليست ملكيّة استخلاف، لأنّ الله عزّ وجلّ ما زال مالكاً للناس ولما يملكون، ولم يجعلهم مالكين بدلاً عنه، ولا وكلاء عنه، ولا نواباً عنه، ولا مستخلفين عنه.

بل تمليك الله لهم ذواتهم وأشياءهم تمليك تخصيص كما أوضحت آنفاً، وقد جعل الله الأشياء الّتي ملّكها لعباده مِلْكَ تخصيصٍ لا ملكاً حقيقيّاً أَمَانةً عندهم.

فالناس مستأمَنُون على ما جعل الله تحت سلطة إراداتهم الحرّة، ليمتحنهم فيما آتاهم، لا مستخلفون، ويَدُهُمْ على الأشياء يَدُ مُسْتأمَنٍ، لا يَدُ مالِكٍ حقيقيّ، ولا يَدُ مُسْتَخْلَف.

وهذا المعنى (وهو معنىٰ الأمانة والاستئمان) قد بيّنه اللَّهُ عزّ وجلّ بقوله في سورة (الأحزاب/ ٣٣):

﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا

جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٧٣﴾﴾.

إنّ كلّ شيء مادّيٍّ أو معنويٍّ، داخلٍ في ذات الإنسان أو خارجٍ عنه، ممّا هو مُمَكَّنٌ من التصرّف فيه بالتمكين القدريّ الربّانيّ لابتلائه به، موضوعٌ عنده على سبيل الأمانة، وهو مسؤولٌ عن تصرّفاته الإرادية فيه أو به، باعتباره مسخّراً بقضاء الله وقدره وتسخيره المتتابع مع الزمن لسلطته، وهو يطاوعه متى عرف كيف يتعامل معه، وتوصّل إلى المفاتيح التي يتمكّن بها من إطلاق الطاقات، وتوجيهها وعَمَلِها فيما سُخِّرت له ضمْن سُنن الله فيها.

وأوّل الأشياء الّتي وضعها الله أمانة عند الإنسان، طاقاته وأعضاؤه في ذاته، والمقصود من الإنسان هُوِيّته الداخليّة المسؤولة المحاسبة، المعرَّضَةُ للجزاء.

اليد والرجل والعين والسّمع وقدرات الفكر وما يتوصل إليه الفكر من المعارف وكلّ ما يخضع في ذات الإنسان لسلطة إرادته، كلّ ذلك موضوع لديه على سبيل الأمانة، فهو مستأمَنٌ عليها، ومُطالَبٌ بأن يتصرف بها ضِمْن تعليمات مالكها الرَّب الخالق جلّ وعلا.

وتأتي بعدها المسخّرات للإنسان في الكون، ومنها الأموال المنقولة وغير المنقولة، والأرض وما حولها، وما يمكن أن يتوصَّلَ إليه من السماء بإقدار الله له، وهدايته إلى مفاتيح المسخّرات، فالمال مال الله، وكلّ شيءٍ في الكون مِلْكُ الله، وإنّا لِلَّه وإنّا إليه راجعون.

وكلّ ما نملكه أو نَمْلِكُ التصرّف فيه بتسخير الله عزّ وجلّ هو عندنا أمانة، وعلينا أن نؤدّي فيه حقوق الأمانة، على وفق أوامر ونواهي أو إذن من استأمَنَنا على ما هو داخل في ملكه دواماً، فإن اتّبعنا ما أنزل الله إلينا من تعليمات فقد أَدَّيْنَا الأمانة حقّها، وإنْ عصينا فإنَّنَا نكون قد خُنّا الأمانة[1].

وعلى هذا فلا يقال: إنّ الأمر متردّد بين احتمالَيْن لا ثالث لهما:

- إمّا أن نكون مشاركين لله في الملكية، وهذا مرفوض.
- وإمّا أن نكون مستخلفين عن الله، وهذا ما يلزم بمقتضى الحصر بين الاحتمالين.

---

(١) انظر تتمّة بحث الأمانة في شرح «الحديث السابع عشر» من كتاب «روائع من أقوال الرسول ﷺ» لكاتب هذا التعقيب صحفة ٣٢٥ ولا سيّما من ص ٣٣٤ ـ ٣٤٨.

بل يقال: يُوجَدُ احتمالٌ ثالثٌ وهو الذي جاء بيانه في القرآن المجيد، وهو الأمانة، فالتمليك تمليك تخصيص، وليس تمليكاً حقيقيًّا لأنّ المالك ينزعه متى شاء، وما جعله الله بتمليك التخصيص في أيدي الناس إنّما جعله أَمانةً عندهم، ويجب عليهم أن يوجّهوا إراداتهم المختارة للتصرّف فيه ضِمْنَ المنهاج الذي رسَمَهُ لهم ليبلوهم أيُّهم أَحْسَنُ عملاً، وليسوا فيه خلفاء عن الله، ولا وُكلاء عنه، ولا نُواباً عنه، لأنّهم لا يقومون فيه بالأعمال التي كان الأصل أن يقوم هو بها، بل الله هو الذي يخْلَقُ فيهم ويخْلُقُ لهم أعمالهم.

إنّ ادّعاء كون الإنسان خليفة عن الله في الأموال أو في الأرض زلَّةٌ فكريّة، يكشفها التحليل العقليّ المنطقي، وتأباها أصول العقيدة الإسلاميّة.

ولا يَصحُّ بعد هذا البيان أنْ تُتّخَذَ أقوال الناس وتعبيراتُهُمْ ذرائعَ لقبول الفكرة وتأصيلها، فالحقّ أحَقُّ أن يُتَّبع، ولَوْ خَفِيَ على كبار مؤلفين وعلماء.

ولا يَحُلُّ الإشكالات الاعتقاديّة بحالٍ من الأحوال أن نقول: إنّ الاستخلاف مقيّد لا مطلق، لأنّ أصْلَ الاستخلاف لا يصِحُّ، لا مُطْلقاً ولا مقيّداً.

أمّا المطلق فمحلّ اتفاق، وأمّا المقيّد فَهُو يُفيدُ أنّ الْمُسْتَخْلَفَ يَقُومُ بِبَعْضِ أعمال المستخلِف، والواقع أنه لا شيء من أعمال الله في مِلْكِ الله يَقُومُ به الناس، إنّما يوجّهون إراداتهم ويخْلُقُ الله لهم أَعْمالَهُمْ.

فالمقولة ساقطةٌ من أساسِهَا، وعلينا أن نُغَيّر عبارة «الإنسان خليفة عن الله» بعبارة «الإنسان متسأَمَنٌ من الله على ما جعل الله تحت سلطة إرادته».

(٢)

ذكر «د. رفيق المصري» في الفقرة (٦ ـ الخلاصة) ما يلي:

«١ ـ صحيحٌ أنّ الآيات القرآنيّة لم تُصرّحْ بأنّ الإنسان خليفة عن الله، لكن يمكن استنباط ذلك من خلال الآية السابعة من سورة الحديد المتعلّقة بالخلافة في المال، أي: من خلال مدخل الملكيّة، وقد ركّز خصوم المقولة على تفسير آية البقرة مُهْمِلين إلى حدّ كبير تفسير آية الحديد».

ثم تدرّج في عرض الآراء، وقرّر قوله:

«٢ ـ ونَحْنُ نميل إلى جوازه للبشر جميعاً».

أي: جواز أن يكون جميع البشر خلفاء عن الله.

أقول:

لقد أوردتُ في رسالتي «لا يصحّ أن يقال: الإنسان خليفة عن الله في أرضه فهي مقولة باطلة» كلَّ النصوص القرآنيْة التي جاءت فيها مادّة الخلافة، على اختلاف صِيَغِها: (خليفة ـ خلفاء ـ استخلف ـ يستخلف ـ خلائف ـ مستخلفين» وفق ترتيب نزول سُورها.

ومنها ما جاء في سورة (الحديد/ ٥٧ مصحف/ ٩٤ نزول) وهي قول الله عزّ وجلّ فيها:

﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ۝٧﴾.

وذكرت في التعليق على هذه الآية أنها داخلة في عموم جَعْلِ اللاّحقين خلفاء للسابقين.

وأضيف هنا أنّ الآية قد خاطب الله عزّ وجلّ بها من يصْلُح للخطاب إبّان تنزيل سورة الحديد، ومن بعدهم إلى أن تقوم الساعة.

ومعلومٌ أنّ كلّ مالٍ يملكه هؤلاء المخاطبون قد جعلهم الله فيه خلفاء للّذين كان تحت سلطتهم من الناس الذين كانوا قبلهم في تاريخ البشر، سواء أكان

أرضاً أو ما فيها من قدرات إنتاج زراعي، وما يمكن أن يستخرج منها من ثروات، أو كان حيوانات وما فيها من قدرات توالد وتكاثر، أو كان أموالاً نقديّة من ذهب وفضّة أو غير ذلك، فكلُّ هذه الأموال مواريث ورثوها من بشر سابقين لهم. إذْ كانت تحت سلطتهم، بتمليك الله لهم تمليك تخصيص، لا تمليكاً حقيقيًّا، إذْ هو سبحانه مالِكُهُمْ ومَالِكٌ لما ملَّكَهُمْ من فضله.

فلا تخرج هذه الآية عن المفهوم العامّ الذي سيقت له سائر آيات الاستخلاف والخلافة.

وأُنَبّه هنا على أنّ كون اللّفظ بحسب ظاهره قابلاً في النظرة المتعجّلة للاحتمالين لا يَدُلُّ على جواز قبول المعنَيْين معاً، أو أحدهما دون بحث وتمحيص، أو حَمْلُه على المعنى المخالف لما سيقت له سائر النّصوص.

بل يجب حَمْلُه على المعنى الذي تُلْزِم به المفاهيم الاعتقاديَّة من جهة، ويتَّسِقُ بانسجام مع المفهوم الذي دلّت عليه سائر النصوص.

وكم من أغاليط سقط بها مفسّرو النصوص اعتماداً على مجرّد الاحتمال الّذي يحتمله ظاهر التعبير، وكم

من ضلالات روَّجها أهل الكفر والضلال اعتماداً على مجرّد الاحتمال الذي يحتمله ظاهر النصّ، دون جمع دلالات النصوص الأخرى في الموضوع نفسه، أو ما يتّصل به في عِقْد مَوْضوع واحد متكامل.

إنْ باستطاعة من يدّعي وحدة الوجود أو أنّ رسول الله محمّداً ﷺ هو الله، والعياذ بالله من هذا الفكر الشنيع، أن يتّخذ ذريعة لباطله من قول الله عزّ وجلّ في سورة (الفتح/ ٤٨ مصحف/١١١ نزول) خطاباً لرسوله:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ . . . ﴿١٠﴾﴾.

فظاهر اللّفظ قد يحتمل مع الاحتمالات الأخرى المعنىٰ الذي يتذرّعون بالنّصّ للإقناع به، لكنّ جمع هذه الآية مع النصوص الأخرى يكشف أن هذا الاحتمال باطل حتماً، ومرفوض رفضاً قطعيّاً.

(٣)

قال «د. رفيق المصري» في الفقرة «٣ ـ طبيعة الاستخلاف»:

«فإن كان التفويض في الخْلق، فالخالق هو الله،

ولكن الناس يتناكحون ويتناسلون، والتناكُحُ والتناسل سُنَّةُ الله الطبيعيّة في الْخَلْق، فالخالق خلَقَ المخلوق الأوّل آدم، وخلَقَ منه حواء، ثمْ جعل الْخَلْق فِطْرِيّاً بالتَّناكُح والتناسُل، وهذا نوع تفويض، فلا يقال: لا تفويض في الخلق إطلاقاً».

أقول:

هذه كبيرة، واستنتاجُهُ هذا لا يقبله عالم من علماء المسلمين، ولو لم يكن متخصّصاً في العقيدة الإسلاميّة وبحوثها.

قبل المناقشة أُحيل على ما سبق أن ذكرت من عقيدة أهل السنة والجماعة، وكلامِ سيّدنا عليّ وغيره، من أنّ القضاء والقدر لا جَبْرَ فيهما ولا تفويضَ.

وبعد هذا أقول: إنّ «د. رفيق» يرَىٰ أنَّ الله عزّ وجلَّ بعْدَ أن خلَقَ آدم وحوّاء جعَلَ سُنَّةً طبيعيَّةً في الْخَلْقِ تجري أعمالُها وفق نظامها، دون أن يكون هو الخالق للأشياء دواماً من خلال سننه الّتي جعَلَها.

وبعد أن قرّر هذه المقدّمة الباطلة، رأىٰ أنّ الناس بالتناكُح والتناسُل لهم نوعُ تفويضٍ بالإنجاب.

أعتقد أنّ «د. رفيق» حين كتب هذه المقولة لم يستعرض في ذاكرته العقائد الإسلامية التي دلّت عليها قواطِعُ النُّصوص، وقواطع الأدلّة العقليّة، وهي معلومةٌ بداهة لدى علماء المسلمين.

وإني هُنا أذكُر بعضها:

١ ـ قول الله عزّ وجلّ في سورة (الواقعة/ ٥٦ مصحف/ ٤٦ نزول):

﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾﴾.

فمادّة الأجنَّة في أصلاب الرّجال إنّما تكون بخَلْقِ الله آناً فآنا. وقال فيها:

﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ﴿٦٤﴾﴾.

أي: أأنتم تُنْبتُونه أم نَحْنُ المنبتون، فنموا الزّرع بعمليّات خَلْقٍ متتابع.

٢ ـ قول الله عزّ وجل في سورة (المؤمنون/ ٢٣ مصحف/ ٧٤ نزول):

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ

جَعَلْنَهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَهُ خَلْقًا ءَاخَرَ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾ ﴾.

هذا وصْف لِخَلْق كُلّ إنسان، أَبَانَ الله فيه أنّ عَمَلِيَّاتِ الْخَلْقِ الرَّبَّانِيِّ لكلّ جنين متتابعةٌ آناً فآناً مع اللّحظات، ولَيْسَ كما بدا للدكتور «المصري» فطرة تَعْمَل بنفسها دون خَلْقٍ ربّانيٍّ مباشر، وأنّ النّاس لهم نوع تفويض باستخدام مفاتيح الفطرة، بل الله يخلُق دواماً من خلال سننه الثابتة، فإنْ شاء عقد الأجنّة، وإن شاء لم يَعْقِدْها، ولا يُعْقَدُ منها شيء وينمو إلاّ بأمره وتكوينه جلّ وعلا.

٣ ـ وبقاء كلِّ شيء في الوجود إنّما يتحقَّقُ بإمْسَاكِ الله له، وإمداده إيّاه بالإيجاد المتتابع ضمن سننه الثابتة، التي تبدو أنها ذاتُ طبيعةٍ تبْقىٰ وتَعْمَلُ بالتِّلْقائيَّة الذاتيّة، بَيْدَ أنّ إمداد الله بالإيجاد المتتابع ضمن سننه الثابتة يُشْبِهُ المصباح الكهربائي، إنّه لا يضيء ولا يكون فيه نور ما لم يكن له مَدَدٌ من الطاقة الكهربائية، فإذا انقطعت عنه الطاقة انعدم الضوء وذهب النور.

كذلك كلُّ شيء في الوجود لا بقاء له إلاّ

بامداد الله له بالبقاء والإيجاد المتتابع، دلَّ على هذه الحقيقة قول الله عزّ وجل في سورة (فاطر/ **٣٥** مصحف/ **٤١** نزول):

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا ٤١﴾.

أي: وإنْ رفع الله عزّ وجلّ إمْسَاكَهُ للسماوات والأرْض بما يمُدُّهما به من قُوتِ البقاءِ لَزالَتا، ولئن زالتا برفع مُوجب بقائهما، وعادتا إلى أصلهما وهو العدم فلا تُوجَدُ قُوَّةٌ أُخْرَى تُمْسِكُهُمَا في الوجود، لأنهما في الأصل عدَمٌ، وبرفع قُوّة الإيجاد المتتابع عنهما ترجعانِ إلى أصلهما، وأبان الله أنّ القوّة المُمِدَّة بالبقاء هي قُوتُ الأشياء الْمُحدْثَة (وهي كلّ شيءٍ سوى الله في الكون) بقوله عزّ وجلّ في سورة (النساء/ **٤** مصحف/ **٩٢** نزول):

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقِيتٗا﴾.

أي: والله على الدوام يُمِدُّ كُلَّ شيْءٍ في عوالم الموجودات الحادثَات بقُوتِ بقائها في الوجود، ونحْنُ نُشَاهد من هذا قُوتَ الأحياء، وقُوتَ ما يَعْمَلُ بالطاقة

الكهربائية، وغيرها ونُدْرِكُ بعقولنا أنّ كلَّ شيْءٍ ذي حركة في الوجود حتى الألكتروناتِ في الذرّة لا بُدَّ لَهُ من قوتٍ من الطاقة تحرّكهُ، واللَّهُ فَوْقَ كُلِّ شيءٍ هو المهيمن القاهر القادر.

فأيْنَ التفويض؟!

إنّ كلّ شيء يخضع لتوجيه إرادة الإنسان إنما يخضع له بالتخسير الرّبَّانيّ للأشياء، ويكون ذلك بعمليّات خَلْقٍ متتابعة، وهذا ما عليه العقيدة الإسلاميّة، وهو مضمون كون الله عزّ وجلّ ربَّ العالمين، ذا سلطانٍ برُبُوبيّته على كلّ شيء، فالربُّ هو المربي، والتربية تستلزم متابعة الْمَرَبَّىٰ بما يحتاج لبقائه ونمائه وأعماله وحركاته وسكناته.

أمّا فكرة الخلق الأوّل ضمن فطرةٍ خاصّة، وترك المخلوق يعمل بفطرته دون خلْقٍ ربّانيّ متتابع، ودون إشرافٍ وهيمنة شاملة، فهو رأيٌ لبعض الفلاسفة غير الإسلاميّين، وقد جرّهم هذا الرأي إلىٰ كفريات كثيرات، وفكرةُ هؤلاء تلتقي في ذيولها مع فكرة الطبيعيّين الذين لا يؤمنون ابتداءً بالرّبّ الخالق، بل يَنْسُبون ظواهر التغيّرات الكونيّة لأسبابٍ طبيعيّة في أصل مادّة الكون.

وهنا أنْصَح وأرجو أن لايتدخّل غير المتخصّصين في مسائل العقائد بتحليلات من عند أنفسهم، لأنّهم قد ينزلقون إلى أمور خطيرة جدّاً تنقض الإيمان وهم لا يَشْعُرون ولا يريدون، بل يحرصون صادقين على تحرّي الحقيقة، وهم يخشون الله ويرجون ثوابه.

(٤)

جاء في الفقرة (٣ ـ ٣ الوكيل لفظ مشترك، صفة من صفات الله وصفة من صفات الإنسان) ما يلي:

«التوكيل، كما في المفردات للأصفهاني: أن تعتمد على غيرك، وتجعله نائباً عنك، وتوكّلتُ عليه بمعنى اعتمدته، وتوكلت له بمعنى تولّيت له.

وفي كتاب اشتقاق أسماء الله للزجاجي: وكلْتُ أمْرِي إلىٰ فلان، أي جعْلتُهُ يليه دوني، وينظر فيه. والله وكيل عباده أي: كافيهم أُمورَهُم وأسبابهم. والوكيل، الكافي لمن توكّل عليه، الموكول إليه تدبير أمْرِ كلّ شيء، ورَجُلٌ وُكَلَةٌ تُكَلةٌ، إذا كان يَكِلُ أمْرَهُ إلى غيره بكثرة».

وبنىٰ على هذه المعاني اللّغويّة الّتي لا يَصِحُّ أن يقال في شيءٍ منها: إنَّ الله سبحانه توكّل على غيره

بمعنىٰ اعتمد عليه، أو جعل عنه وكيلاً بمعنى أنّه جعلَهُ يَلي أمره دونه، أو بمعنى أنّه يكفْيه أمْرَهُ وأسبابه، قوله:

«فالوكيل صفةٌ لله، وصفةٌ للعبد، فالمؤلفون يبحثون الصفة الأولى في كتب العقائد، وكتبِ أسماء الله الحسنى، ويبحثون الثانية في كتب الفقه في باب الوِكالة، وإنّما يوكّل الإنسانُ لغيابٍ أو عجز أو غير ذلك، ويختار وكيلاً لأنّه أقدر منه بحكم تفرّغه أو تخصّصه».

إلى هنا لا اعتراض على المقولة إلاّ أنه أضاف من عنده «أو غير ذلك» دون أن يُبَيّن الشيء الذي هو «غير ذلك».

أمّا كون لفظ الوكيل يصحُّ أنْ يكون صفةً لله، وصفة للعبد، فهو لا يفيد أن يكون العبد وكيلاً عن الله، بل يكون لفظ الوكيل صفة للعبد حينما يكون العبد وكيلاً عن مثله من خلْقِ الله.

وهذا نظير أن نقول: لفظ «ربّ» لفظ مشترك، يكون صفة لله، ويكون صفة للعبد، فصفة الله أنّه رَبّ العالمين، وقد يكون صفة للعبد حينما نقول: رَبّ الدار، أي: صاحِبُها المشرف على رعايتها، فهل هذا الإطلاق يفيد أنَّه يَصحّ أن يُقال: العبد ربٌّ لله؟!!.

ومثل هذا لفظ «منفق» ولفظ «بصير» وألفاظ كثيرة لا حصر لها، إنّها إذا كانت صفة لله جاءت عامّة مطّردة، وإذا كانت صفة للعبد، جاءت خاصّة غير منعكسة، فلا يصحُّ أن يُقال فيها: إنّ العبد مثلاً مُنْفقٌ على الله، أو مُبْصِرٌ لله.

إذا كُنّا نرىٰ وكان الله يرَىٰ فالله يرانا، ولكن اشتراكنا مع الله في هذا اللّفظ لا يُفِيدُ أننا نرى الله.

هذه غلطة في المفاهيم العقليّة المنطقية، بنىٰ عليها الدكتور رفيق أنّه يجوز أن يُقال إنّ الْعَبْدَ وكيلٌ عن الله، واستدرك ليَسُدَّ ثُغَرَة ما بدا له من إشكالات، فقال:

«والوكالة قد تكون مطلقة أو مقيّدة» كما سبق أن قال مثل هذا في الخلافة.

وبعد هذا قرَّرَ مُسْتَنْتِجاً مُفْتِياً فقال:

«ويَجُوزُ أنْ يُقَالَ: إنّ الله وكّلَ مَلَكاً أَوْ فُلاناً أو قوماً».

وأشار إلى شاهدين من القرآن لم يذكُرْهما بالنّصّ فقال: «(انظر سورة السجدة ١١ والأنعام ٨٩) كما يجوز أن يقال: إنّ الإنسان وكّلَ الله، أيْ: تَوَكَّلَ عليه» معتمداً على المقدّمة الباطلة التي رأىٰ فيها أنّ الاشتراك في إطلاق لفظ «الوكيل» صفة لله، وصفةً للعبد، كافٍ

لإثبات جواز أنْ يقال: العبْدُ وكيل عن الله، كما يقال: الله وكيل عن عَبدِه، وقد أبَنْتُ آنفاً سقوط هذا الاستدلال سقوطاً فاحشاً، بمقتضى الأصول العقلية المنطقية.

أمّا الوكالة التي جاءت في النّصين القرآنيّين اللّذَيْن أشار إليهما بالسورة والرقم، ففي ما يلي البيان حولَهُما:

النص الأول: قول الله عزّ وجلّ في سورة (السجدة/ ٣٢ مصحف/ ٧٥ نزول):

﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾.

النصّ الثاني: قول الله عزّ وجل في سورة (الأنعام/ ٦ مصحف/ ٥٥ نزول):

﴿.. فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾.

المشارُ إليه باسم الإشارة «هؤلاء» مشركو مكة.

أقول:

إنّ الوكالة التي جاءت في هٰذين النَّصّيْن ليْسَتْ وكالةً عن الله عزّ وجلّ بل جاء استعمال عبارة «مَلَكِ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ» بمعنىٰ مَلَكِ الموت الذي أُمِرَ أمْراً تكليفيًّا بقبض أرواحكم.

ولمّا كانت الملائكة أهل طاعة بالفطرة فَهُمْ لا يَعْصُون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، كان توجيه الأمر لهم شبيهاً بتوكيل الوكيل الأمين، فهو يُنَفِّذ بدقّةٍ متناهية أوامر موكّلة لا يَخْرِمُ منها شيئاً.

فليس التعبير على وجه الحقيقة، بل هو مجازٌ يدلُّ على أمْرَيْن: التكليف، والطَّاعَة معاً.

وجاء استعمال عبارة: «فَقَدْ وكّلْنَا بِهَا قَوْماً لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ» في آية الأنعام، على معنى: أمَرْنا بتنفيذ أحْكامِ شريعتنا قوماً ليسوا بها بكافرين.

ولمّا كان من شأن هؤلاء القوم الذين قُصِدُوا في النصّ أنّ يكونوا أهل طاعةٍ بسبب صدْق إيمانهم كانت أحوالهم الاختياريّة مثل أحوال الملائكة الذين لايعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون بالفطرة.

والذين قُصِدُوا في النّصّ هُمُ النُّخْبة الممتازة من أصحاب الرسول ﷺ إبّانَ تنزيل سورة (الأنعام) وفي هذا ثناء عليهم من الله عزّ وجلّ عظيم.

فلا دليل في الآيتين على جواز أن يقال: يجوز إطلاق كون الناس وُكلاء عن الله، وفق المعاني اللّغوية التي بينها علماء اللّغة للوكالة.

إنّه لا يصحّ في مفاهيم العقيدة الإسلاميّة أنّ يُقال: إنّ اللَّهَ عزّ وجلّ قد اعتمد على أحَدٍ من عباده في عَمَلٍ هو من أعماله. أو إنّ أحداً من عباد الله نابَ عن الله في أمْرٍ هو من عمل الله. أو إنّ أحداً تولّىٰ عن الله القيام بعمل هو من خصائص ربوبيّة الله، أو خصائص إلـهيّته. أو إنّ أحداً كان كافياً لله عملاً هو من أفعال الله، بعد الذي سبق بيانه حول صفات الله وخصائص ربوبيته وإلهيّته.

إنّ عباد الله جميعاً من الملائكة والبشر والجنّ مأمورون مكلفّون، والله يخْلُق لَهُمْ أفعالهم.

(٥)

جاء في الفقرة «٣ ـ ٢ لا يشترط أن يكون الاستخلاف عن موت أو غياب أو عجز» قول «الدكتور رفيق المصري»:

«غير أنّ الاستخلاف ليس محصوراً كما يتوهّم البعض(١) في الموت أو الغياب أو العجز، بل قد يكون

(١) من البعض الذين قالوا هذا الإمام ابن تيمية كما نقلت عنه في كتابي: «بصائر للمسلم المعاصر» ص١٦٥ ـ ١٦٦ الطبعة الثانية.

لأسباب أخرى كالتشريف مثلاً، يقول الأصفهاني في مفرداته في غريب القرآن: «والخلافة النيابة عن الغير، إمّا لغيبة المنوب عنه، وإما لموته، وإما لعجزه، وإمّا لتَشْرِيفِ المستخلَف، وعلى هذا الوجه الأخير استخلف الله أولياءهُ في الأرض».

وأضاف «د. رفيق» من عنده: «وقد يكون الاستخلاف للابتلاء، وعلى هذا الوجه استخلف الله الإنسان في الحكم والأرض والمال، وقد سبق بيانه».

أقول:

لقد سبق أن نَقَضْتُ فكرة خلافه أحد عن الله أو نيابته عنه بما يكفي، وأعقّب هنا على تعليل الاستخلاف بالتشريف والابتلاء بما يلي:

إنّ أمّهات كتب اللّغة لم تذكر الاستخلاف بمعنى تشريف المستخلَفِ أو ابتلائه، والراغب الأصفهاني في كتابه «المفردات في غريب القرآن» أضاف دون مرجع لغويّ الاستخلاف الذي يكون للتشريف، ليفسّر به فكرة استخلاف الله أولياءه في الأرض.

على أنّه كان حذِراً في هذا التفسير، فلم يذكُر أنّ الله عزّ وجلّ يستخلِفُ أولياءه عنه في الأرض،

وكلامُهُ يُمْكنُ حمْلُه على أنه تعالى يُشرّف أولياءه المؤمنين، فَيُعِينُهم حتّىٰ يجعلهم خلفاء مُلُوكٍ سابقين، وسلاطين كان لهم السلطان في الأرض، وبذلك يكون لأوليائه المؤمنين الملك والسلطان في المواطن التي كان فيها الملك والسلطان لغير أوليائه، وهذا هو ما دلّ عليه الوعد الرّبّاني في قول الله عزّ وجل في سورة (النور/ ٢٤ مصحف/ ١٠٢ نزول):

﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ (٥٥)﴾.

وقد حَقَّقَ الله وعده هذا الذي خاطب الله به أمّة محمد ﷺ، فجعل الأمّة الإسلاميّة هي صاحبة الحكم والسلطان، فشرّفَها إذْ جعل دولتها خلفاً لإمبراطوريات فارس والروم والحبشة وهي كبرى الإمبراطوريات يومئذٍ.

إنّ هذا الاستخلاف التشريفيّ التكريميّ هو استخلاف على أصل معناه المتّسِق مع سائر النصوص، وليس استخلافاً عن الله عزّ وجلّ وتعالىٰ عن ذلك علُواً كبيراً.

أما زحفُ «د. رفيق المصري» بإضافة الاستخلاف للابتلاء فهو أمْرٌ من عند نفسه، وقد يمكن التعليل به إذا كان الاستخلاف بمعنى جعل إنسانٍ يخلُفُ إنساناً، وأُمَّةٍ تخلُفُ أمَّة، لأنّ ظروف الحياة الدنيا بكلّ ما فيها ظروفُ ابتلاء، فهو يدخُل ضمن الحكمة الأساسية من الخلق.

لكنّه بنىٰ على ما ذكر أنّ الله استخلف الإنسان في الأرض والمال والحكم، بمعنى أنّه جعل الإنسان خليفة عنه ليبلُوَه، وهذا التعليل لا يفيد دعواه شيئاً في معركة النقاش، إذ الخلافة عن الله تتنافَىٰ مع العقيدة الإيمانيّة في الإسلام تنافياً كُلّياً، وأقول أيضاً: هَلْ كان الله موضوعاً موضع الابتلاء فجعل الإنسانَ خليفةً عنه في هذا الابتلاء؟! أو خليفة عنه في بعض خصائص ربوبيّته أو بَعْض خصائص إلهيّته، ليمتحنَهُ كيف يكون ربّاً مصغّراً، أو إلهاً مصغَرّاً؟!

ويبدو أن أخانا «د. رفيق» لم يُلاحظ التناقُضَ بين الاستخلاف وبين الابتِلاء.

إنّ الابتلاء امتحانٌ وتكليف وأمّرٌ ونَهْيٌ ومسؤوليّة، وبعدها محاسبة وجزاءٌ بثواب أو عقاب.

أمّا الاسْتِخْلافُ ليَقُومَ المستخلَفُ ببعضِ أعْمَالِ المستَخلِف فهو يشتمل على عُنْصُرين:

العنصر الأول: قيام الْخَلِيفة ببعض أعمالِ المستخلِف، وقد عَلِمْنَا أنّه لا أحد من خلْقِ الله يقومُ بالأعمال بدلاً عن الله، بل اللَّهُ هو الذي يخْلُق في العباد أعمالهم.

العنصر الثاني: أنَّ الْمُسْتُخلِفَ اختار بِحِكْمَتِهِ خليفةً رآه صالحاً للقيام ببعض أعماله.

وقد وجَدْنَا أنّ الإنسان الذي ترىٰ المقولة الباطلة أنّه خليفة عن الله عزّ وجلّ، قد نشَرَ مُعْظَمُ أفراده الفساد في الأرض، وعصَوْا أوامر من جَعَلهم خليفة عنه، وسفكوا الدماء.

فأيْنَ نجد الاختيار الحكيم الذي هو من صفات الله الواجبة له، في هذا الاستخلاف عنه؟!

إنّه لو استخْلَفَ مَلِكٌ أو ذو سلطانٍ من الناس خليفةً عنه، ليقوم عنه ببعض أعماله في مملكته، فأفسد هذا الخليفة، وظَلَمَ الرّعيّة، وطغىٰ وبغىٰ، لقال كلُّ ذي فكْرٍ: إنّ هذا الملك أو السلطان لم يُحْسِنِ اختيار خليفة له، ولم يكن حكيماً.

لكنّ الله عزّ وجلّ حكيمٌ عليم بعباده، فلا يستخلِفُ عنه طغاةً يُفْسِدُون في الأرض ويسفكون الدّماء.

فالمقولة إذن فاسدةٌ فساداً كليًّا من جهتين:

الجهة الأولى: أن كلّ شيء في الكون لا يتمّ إلاّ بخلْق الله وأمْرِه، إذْ هو سبحانه خالقُ كلّ شيء، حتى أعمال العباد الاختيارية، إذْ يخلقها لهم حينما تتوجّه إراداتهم لإيجادها.

فادّعاء الخلافة عنه أو النيابة أو الوكالة يناقض هذه الحقيقة.

الجهة الثانية: أنّ الله عليم حكيم خبير، لا يختار بحكمته خليفة عنه يعصيه، ويجحد وجوده، ويحاربُ دينه، وأنبياءه، ورسُلَه وكتُبه، وأولياءَه المؤمنين من عباده، وقد وجدنا أنّ أكثر الناس هم من هذا القبيل.

فادّعاء أنّ هؤلاء قد استخلفهم الله يتناقض مع كونه حكيماً عليماً خبيراً.

(٦)

جاء في الفقرة: «٤ ـ ٢ النبيّ خليفة عن الله» من مقاله ما يلي:

«في تفسير آية البقرة ٣٠ وآية ص ٢٦ نقل المفسّرون أقوالاً في معنىٰ الخليفة، منها أن النبي (آدم ـ داود)

خليفة عن الله في إقامة الأحكام، وأشار في الحاشية إلى تفسير الطبري، وابن الجوزي، والرازي، والقرطبي.

وبعد ذلك أشار إلى بحثي الذي يعقّب عليه بقوله في الفقرة: (٥ ـ ١):

«ظنَّ بعض الباحثين أنّ «الإنسان خليفة عن الله» مقولة حديثة، قال بها السيد محمد رشيد رضا، والأستاذ أبو الأعلىٰ المودودي، والأستاذ سيّد قطب، وبعض الكتّاب المعاصرين في الملكيّة، وفي الاقتصاد الإسلامي».

أقول:

«لعل «د. رفيق» قد كان متعجّلاً في قراءة بحوثي التي كتبتُها، إذْ كان مدفوعاً بحماسة الدفاع عن مقولة الاقتصاديين، ولعلّه كان ممّن تبنّاها قبل أن أنشر بحثي.

إنّني قُلْتُ فيما سبق أن كتبتُ ما يلي:

«إنّ فكرة خلافة الإنسان عن الله بدعةٌ مُحْدَثَةٌ من بدع الأفكار في الإسلام، لم يَقُلْ بها أَحَدٌ من السلف، وليس لها سَنَدٌ من نصٍّ شرعيّ، وقواعِدُ العقيدة الإسلاميّة النّصيّة والعقلية ترفضُها.

جُلُّ ما تعتَمِدُ عليه تأويلٌ فاسد، ثمّ شاعت

واستهوت كثيراً من الناس، وتلامَعَتْ ألوانُها في نظر الكثيرين».

وبعد هذا ذكرتُ قصّة ظهور هذه البدعة، وذلك أن ابن جرير الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ) إمام المفسّرين بالمأثور ذكر رأياً في تفسير قول الله تعالى للملائكة كما جاء في سورة (البقرة/ ٢ مصحف/ ٨٧ نزول):

﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً... (٣٠)﴾.

مفادُهُ أن آدم ومن هو مثله من الأنبياء والرسُل خليفة من الله في أن يحكم بحكم الله بين بنيه الذين سيوجَدُ فيهم من يُفْسِدُ في الأرض، ويسْفِكُ الدْماء».

ويوجَدُ رأيان آخران ذكرهما أوّلاً فيما ورد من المأثور عن السلف.

ونلاحظ أنّ الطبريّ قال خليفة من الله، لا خليفة عن الله، فعبارة: «من الله» فيها نوع احتراز، إذ كُلّ استخلاف للناس بعضهم عن بعض إنَّما هو استخلاف صادر بالقضاء والقدر من الله.

وقد ذكرتُ أنّ هذا الرأي الذي ذكره الطبري قد ذكره تفسيراً من عنده، لرواية رواها بسنده عن ابن عبّاس، وعن ابن مسعود، عن ناسٍ من أصحاب

النبيّ ﷺ، أنّ الله جلّ ثناؤه قال للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ قالوا: رَبَّنا، وما يكونُ ذلكِ الخليفة؟ قال: يكونُ له ذُرّيّة يُفْسِدُون في الأرض، ويتحاسَدونَ، ويقتُل بعضُهم بعضاً».

وعلَّقْتُ على هذه الرّواية بأنّها كشفت الحوار المطويّ في النصّ القرآني، وهو المناسب تماماً لدلالته، إذْ لا يُعْقل أن يفتئت الملائكة على هذا المخلوق الجديد من عند أنفسهم، حتّىٰ يقولوا لربّهم:

﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ... ٣٠﴾.

وأقول أيضاً: ليس من المعقول أن يفهم الملائكة من قول الله لهم:

﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ أنّ هذا المخلوق هو خليفة عن الله، ثمّ يسألوا الله بقولهم الذي قالوه، لأنّ هذا السؤال يفيد أنّهم يعلمون أن من أعمال الله، أو من أعمال من يكون خليفة عن الله أن يُفْسِدَ في الأرض ويسفك الدماء.

فهل وصل الملائكة إلى هذا التطاول على ربّهم واتهامه أو اتهام من يجعله خليفة عنه مفسداً في الأرض وسافكاً للدماء؟!

إنّهم لم يفهموا هذا أصلاً، والرواية قد حلّت الإشكال.

ومع احتراز «ابن جرير الطبري» قلْتُ فيما سبَقَ أن كتبتُ: من الواضح أنّ هذا الفهم الذي أورده الطبريّ شيءٌ فهمه من عندِ نفسه للرّواية التي رواها، مع أنّ الرواية لا تَدُلُّ على أنّه فَهْمٌ لابن عباس، أو لابن مسعود، وهذا الفهم لا يستقيم مع ما جاء في الرواية، لأنّ بداية الإعلام الرّبّاني للملائكة عن خلق آدم، قد كان بعبارة: «إِنّي جاعل في الأرض خليفة» أي: هو وكلّ وذُرّيته، لا أنّ آدم ومن كان على شاكلته هم الخليفة فقط، ليحكموا بين الآخرين الذين ليسوا خليفة.

وذكرتُ أنّ الطبريّ أدرك أنّ الإنسان بوجه عامٍّ لا يصْلُحُ لأن يكون خليفة من الله فقصر الخليفة على آدم ومن كان على شاكلته، مخالفاً بذلك ما تدلُّ عليه الرواية التي رواها.

وبعد ذلك ذكرتُ أن بعض المفسّرين من الّذِين جاءوا بعد الطبري، (ويدخل فيهم المفسرون من القرن الرابع الهجري حتى عصرنا الحاضر) أخذوا هذا الفهم متوهّمين أنّ ابن عباس وابن مسعود قد رُوِي عنهما أنهما قالاَ بمضمونِه مع أنّ الطبريّ إنّما ذكره استنباطاً

وفهماً من عند نفسه، ولم يُسْنِدْهُ إليهما في رواية صريحة الدلالة.

الطبريّ: هو من رجال القرن الثالث الهجري، والمفسرون الذين نقلوا عنه بفهمٍ خطأٍ هُمْ من أهل القرون اللاّحقة.

والسّلَفُ: الذين هم الصحابة والتابعون لم يُذْكَرْ عن أحدٍ منهم القولُ بهذا الرأي.

فحين قُلْتُ: إنّها بدعةٌ محدَثةٌ من بدع الأفكار في الإسلام، لم يَقُلْ بها أحَدٌ من السَّلف، فإنّني قد عَنَيْتُ ما قُلْتُ، ولم أكُنْ ظانًّا ولا متوهّماً أنّ الذين قالوها متأخرون فقط منهم السيد محمد رشيد رضا، والمودودي، ولم أقُلْ: إنها بدعة معاصرة، حتَّىٰ يُعَقِّب على بحثي بأنها مقولة قديمة، وأنّ الشهاب الخفاجي (المتوفى ١٠٧٨ هـ) قد صرّح بها في حاشيته على البيضاوي، فلست أدري كيف تقوَّل عليّ؟!!

لكن يبدو أنّه كان متعجّلاً، يتصفّح قراءة ما كتبتُ تصفُّحاً دون تدبُّرٍ، وإنّي أجزم بأنّه لم يقصد أن يَسْلُك مسلك المغالطة، فهو من عرفت بتدقيقه، وتأمُّلّهُ، وتوثّقه ممّا ينقل، وتتبُّعه فيما هو مُخْتَصٌّ به، إلاّ أنّ

الموضوعات الفكرية والاعتقاديّة والأصول المنطقية، تقع في تخصُّص آخر غير تخصّصه، بيد أنّ البحث العلميّ لا يصحّ فيه التعجّل، وتدوين التعقبيات قبل التثبّت الكامل.

وأترك هذه لأُذَكّر بما قلته في المقدّمة من أنّ هذا الموضوع لا يَصِحُّ أن يُعْتَمَد فيه على ما يذكر المفسّرون من أقوال، أو ما يُدوّنونه من تفسيرات للنصوص، بل يجب أن يُعْتَمد فيه على ما يحرّره علماء العقيدة الإسلامية.

حتّى الآراء والاجتهادات الفقهيّة لا تؤخَذُ من كتُب التفسير، بل يجب الرجوع في كلّ موضوع وكلّ مذهب إلى أصحاب الاختصاص فيه.

إنَّ كتب التفسير مشحونة بالأقوال والآراء المتعارضة والمتناقضة أحياناً، ومشحونة بالتفسيرات التي لا يصحّ الاعتماد عليها، بل لا بُدّ من بحث متكامل، تُجْمَعُ فيه النصوص المختلفة الواردة حول موضوع واحد، وتدرس دراسة علميّة متكاملة، ضمن قواعد تدبّر النصوص.

إنّ التفاسير مفاتيح للنظر في المرويّات، والنظر في

مختلف الآراء، وحلّ بعض العبارات، ولا تَرْسُم مذاهبَ فكريّة يقرّرها المؤلفون في التفسير.

ألسنا نلاحظ أنّ الزمخشريّ مثلاً ينصْر مذهب الاعتزال؟ وأنّ الرازي ينصر مذهب الجبْر؟ وأنّ أصحاب المذاهب الفقهيّة ينصرون مذاهبهم وهم يفسّرون آيات الأحكام؟ وأنّ القصّاصين ينقلون ويُدوّنون القصص الإسرائيليّة والخرافيّة أَحْياناً؟!

لا بدّ من تصحيح للمسيرة العلميّة لدى البحث في الموضوعات القرآنيّة المختلفة، ولا بُدّ من الرجوع إلى ذوي الاختصاص في كلّ موضوعٍ قُرْآني، وإلاّ سقط الباحث في جهالات وضلالات، وهو يَحسَبُ أنّه يُحْسِنُ صنعاً.

(٧)

جاء في الفقرة (٥ ـ قول أبي بكر لستُ خليفة الله) قول «د. رفيق المصري»:

«وقد صرَّح كثير من المفسّرين بجواز القول عن النبيّ بأنّه خليفة عن الله، ولا سيما في تفسير سورة البقرة ٣٠ وسورة ص ٢٦).

أقول:

سبق أن أوضحتُ أنّه لم يَردْ نصٌّ عن الشارع بهذا، وحملُ الآية عليه مخالف لما ورد عن السلف، وهو من جهة المعنى لا يصحّ، لأنّ الله عزّ وجلّ لا يجعل أحداً بدلاً عنه في أمْرٍ من أمور ربوبيّته، أو في أمْرٍ من أمور إلهيّته، وكلُّ ما يَصْدُرُ عن الله إمّا أن يكون من خصائص الربوبيّة، أو من خصائص الإلهيّة.

ونفخ عيسَىٰ عليه السّلام فيما يخْلُق من الطين (أي: يصوّر) على شكل طيْرٍ فيكون طيراً إنّما هو نفْخٌ بإذْن الله، وَخَلْقٌ من خلْقِه، لا من عيسَىٰ عليه السلام، وقد أجراه الله لعيسى مُعجزة. وإعطاء الرسول محمد ﷺ سُلْطةَ بعض التشريعات في السُّنَن والأحكام إنّما هو إذن من الله متابعٌ من قِبَلِ الله إن حصل خطأ في شيءٍ من ذلك، وليس الرسول في ذلك خليفة عن الله، ولا نائباً عنه، ولا وكيلاً عنه.

وكذلك حينما يجهتد المجتهدون لاستنباط الأحكام، إنّما يفعلون ذلك بإذنٍ من الله وتمكين، فمن أصاب في اجتهاده حُكْمَ الله كان له أجران، ومن أخطأ كان له أجْرٌ واحد، وليس اجتهادهم خلافةً عن الله، ولا وكالة عنه، ولا نيابة عنه، إنما هو عَمَلٌ إنساني مأذون به، ويدخُلُ

ضمن حدود تكليف المؤهلين للاجتهاد أن يجتهدوا في استنباط الأحكام.

وقال «د. المصري» أيضاً:

«فَمَا بنَوْهُ على قول أبي بكْرٍ ليس صحيحاً، لأنّ أبا بكر رضي الله عنه غير معصوم، والنبيّ معصوم بالوحي، فكيف أجازوا هنا خلافة غير المعصوم ولم يجيزوها هناك؟».

أقول:

إنّ خلافة أبي بكر للرسول ﷺ هي خلافة في بعض مهمّات الرسول التي يشترك الناس فيها، ولا يُشتَرطُ فيها العصمة، وهي خلافة في الولاية والإدارة وقيادة جماعة المسلمين، وليست خلافة عن الرسول فيما هو من خصائص الرسالة كالوحْي والإذن بالتشريع، وفَهْمُ شيءٍ من ذلك خطأٌ فاحشٌ يجرُّ إلى اعتبار أبي بكر رضي الله عنه رسولاً أو نبيّاً.

وإنّي لأعجب كيف خَفِي على أخينا «د. رفيق» هذا الفرق مع وضوحه وجلائه، وكيف أفتىٰ جازماً بعدم صحة ما بَنَىٰ المانعون ـ ومنهم ابن تيميّة ـ على قول أبي بكر لسْتُ خليفة الله.

أمّا الخلافة عن الله فإنّها إمّا أن تكون في شيء من صفات الربوبيّة، أو في شيء من صفات الإلهيّة، وكلٌّ مِنْهُما لاَ يُشارِكُ اللَّهَ فيه أحد بالغاً ما بلغ نبيًّا أو رسولاً أو مْلَكاً.

وليس لله صفات مشتركة بين الله وأيّ مخلوق من مخلوقاته، حتى يكون المخلوق خليفة لله فيها.

فلا أحد يكون خليفة عن الله، ولا وكيلاً بمعنى الوكالة الحقيقيّة، ولا نائباً عن الله.

والذين أطلقوا عبارة: **(الإنسان خليفة عن الله)** لم يُحلِّلوا المعنى تحليلاً دقيقاً، وتابع بعضهم فيه بعضاً متابعةً بعيدة عن التحرير والفحْصِ والتأمّل الدقيق، ومثلُ هذا لا يصحّ الاعتماد عليه بعد البيان التحليلي الذي فتح الله به عليّ.

وأرجو أنْ يشارك علماء العقيدة الإسلاميّة في بحث هذا الموضوع بعد الاطلاع على البيانات التفصيليّة التي طرحْتُها فيما كتبتُ أوّلاً، وثانياً، وثالثاً، ثُمَّ فيما عقّبْتُ أخيراً.

وأخيراً أقول جازماً كما قال ابن تيميّة: إنّ مقولة الإنسان خليفة عن الله مقولة باطلة، وهي جهلٌ

وضلال، فلا يصحّ أن تطلق بحال من الأحوال، إذ هي تتعلّق بصفات الله، ولم يَرِدْ عن الشارع الإذْن بها، وأصول العقيدة الإسلامية تأباها.

الخاتمة

إنّ الإنسان عبْدٌ مخلوقٌ مكرّم بصفاته، مبتَلىٰ مكلّف، مسؤول عن اختياراته، مستأمَنٌ على ما جعل الله تحت سلطة إرادته، يخلُق الله له أفعاله الاختيارية، ثم هو محاسب ومجازىٰ على ما اختار.

والحمد لله على توفيقه وفتحه.

عبد الرحمٰن حسن حبنكه الميداني

عضو هيئة التدريس بجامعة أمّ القرى

كلية الدعوة وأصول الدين

فهرس